هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

دائرة الإفصاح

استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة: 31 آذار 2019

معلومات عن الشركة:

إسم الشركة : بنك سورية والخليج : ش.م.م.

النشاط الرئيسي للشركة: خدمات مالية وأعمال مصرفية

تاريخ انشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
2006-04-13	2006-11-21	2007-06-13	2010-08-15

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
10,000,000,000 ل.س	6,020,140,500 ل.س	100,000,000	797 مساهم

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية (رأس المال المدفوع)
1	السيد ربيع زهير سكرية	رئيس مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد	% 15.45
2	السيد محمد القميش	عضو مجلس الإدارة		
3	السيد يزن الحصري	عضو مجلس الإدارة		
4	السيد عماد رزق الله الفتى	عضو مجلس الإدارة	شركة الفتوح للاستثمار	% 5.48
5	السيد كريم مهران خوندة	عضو مجلس الإدارة	-	% 2.49
6	السيد نظريت بوزانت يعقوبيان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	% 0.125
7	السيد محمد عبد الوهاب صوان	عضو مجلس الإدارة	-	%0.125
8	السيد بشير خليل هزاع	عضو مجلس الإدارة	-	% 0.125
9	السيد خالد خليل الملاح	عضو مجلس الإدارة	-	% 0.125

الرئيس التنفيذي	السيد جمال زيدية
مدقق الحسابات	فرزت العمادي
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الإلكتروني	دمشق – شارع 29 آيار – جانب الثقافي الروسي هاتف: 2326111 فاكس: 2326112

بنك سورية والخليج ش.م.م
س.ت 14765
Syria Gulf Bank S.A.S

	www.sgbsy.com

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

دائرة الإفصاح

قيم السهم :

القيمة الإسمية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية نهاية الفترة
100 ل.س	41.35 ل.س	158.5 ل.س

النتائج الأولية للمقارنة :

النتائج المرحلية المقارنة	بيانات الفترة الحالية 2019/03/31	بيانات نهاية السنة السابقة 2018/12/31 (معدلة)	التغير %
مجموع الموجودات	47,781,170,779	47,467,253,003	0.66%
حقوق المساهمين	2,489,086,447	532,304,841	367.61%
	للثلاثة أشهر المنتهية في 2019/03/31	للثلاثة أشهر المنتهية في 2018/03/31	التغير %
صافي الإيرادات	61,726,575	(97,642,066)	163.22%
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	(213,218,394)	(387,744,886)	-45.01%
ضريبة الدخل على الأرباح	-	-	-
حقوق الأقلية في الأرباح	-	-	-
صافي الدخل	(213,218,395)	(387,744,886)	-45.01%
ربح السهم	(4.61)	(10.10)	54.36%

خلاصة نتائج أعمال الشركة:

- بدأ البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 منذ بداية العام 2019 وذلك تماشياً مع سياسته المتبعة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية
- بلغت قيمة إجمالي الموجودات حوالي 47 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 0.66% عن نهاية عام 2018.
- بلغ متوسط عدد الأسهم الذي تم احتساب على أساسه حصة السهم لبيانات 46,216,960.55 وذلك عن الربع الأول من عام 2019.

تاريخ

2019-10-14

بنك سورية و الخليج

سورية والخليج ش.م.س.ع
س.ت
14765
Syria Gulf Bank S.A.S

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

المعلومات المالية المرحلية الموجزة وتقرير مراجعة

معلومات مالية مرحلية

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩

(غير مدققة)

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

المعلومات المالية المرحلية الموجزة وتقرير مراجعة

معلومات مالية مرحلية

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩

(غير مدققة)

جدول المحتويات

	صفحة
تقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية موجزة	١-٢
المعلومات المالية المرحلية الموجزة:	
بيان الوضع المالي المرحلي الموجز	٣
بيان الدخل المرحلي الموجز	٤
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر المرحلي الموجز	٥
بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموجز	٦
بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز	٧-٨
إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة	٩-٦٣

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

دمشق – سورية

لقد راجعنا بيان الوضع المالي المرحلي الموجز كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة سورية عامة وكل من بيانات الدخل، الدخل والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموجزة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية"، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. إن مسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة إستناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٢٤١٠ "مراجعة معلومات مالية مرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة". وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء استفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. والمراجعة هي إلى حد كبير أقل جوهرياً في نطاقها من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق. وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يصل إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة، كما في ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية"، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أمور أخرى

- إن نطاق مهمتنا يتضمن أيضاً القيام بإجراءات مراجعة حول التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية، وذلك بما يتوافق مع نطاق معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة".
- إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ دققت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٩.

دمشق – سورية

١٦ تشرين الأول ٢٠١٩

المحاسب القانوني

فرزت العمادي

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
رقم الترخيص ١١/١٠٥
رقم الإجازة ١٥١٧
المحاسب القانوني فرزت عمر العمادي

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان الوضع المالي المرحلي الموجز

	إيضاح	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
		ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٥	١٤,٠١٩,٥٩١,٥٩٧	١٣,٢٥٤,٥١٥,١٧٩	١٦,٦٧٢,٩٢٢,٧٥٦
أرصدة لدى المصارف	٦	٢١,٣٥٩,٨٧٦,٨٤٣	٢٢,١٩٤,٦٤٩,٠٧٦	٢٣,٤٧٨,٣١٨,٠٣١
ودائع لدى المصارف	٧	١,١٦٠,٥١٩,٨٨٧	١,١٧٥,٠٤٩,٧٢٦	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٨	٧,٠٧٦,٧٨٨,٣٨٣	٦,٨٩٢,٤٧٧,٤٦٢	٦,٣٠٢,٦٤٣,٤٨٨
موجودات ثابتة مادية		١,٠٣٠,٥٢٩,٠٤٨	١,٠٣١,١٧٥,٣٣٩	١,٠٥٥,٧٢١,٩٨١
موجودات غير ملموسة		٢٥,٨٧٩,١٢٣	٢٧,٣٤٣,٤٢٩	١٧,٠٤١,٧٧٤
موجودات ضريبية مؤجلة	١٥-أ	-	-	٥١٠,١٨٦,٨٤٣
موجودات أخرى	٩	١,٢٥٢,٥٣٢,٢٠٢	١,٢٤٩,١٩٥,٠٩٣	٦٠٨,٧٢٨,٩١٤
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	١٠	١,٨٥٥,٤٥٣,٦٩٦	١,٦٤٢,٨٤٧,٦٩٩	١,٦٣٧,٨٥٤,٦٨٩
مجموع الموجودات		٤٧,٧٨١,١٧٠,٧٧٩	٤٧,٤٦٧,٢٥٣,٠٠٣	٥٠,٢٨٣,٤١٨,٤٧٦
المطلوبات				
ودائع المصارف	١١	٦,٠٠١,٩٣٠,٢٠٠	٩,١٨٣,٩٩٥,٤١٤	٧,٧٠٧,٩٤٥,٨٧٩
ودائع الزبائن	١٢	٣٧,٢٦٣,٣٧٢,٠٢٧	٣٥,٦٦٠,٣٥٣,٤٧٣	٣٨,٧١٣,٤٣٧,٢٠٩
تأمينات نقدية	١٣	٩٠٦,٥٩٥,١٩٠	٨٧٨,٩٤٢,١١٥	١,١٠٨,٢٥٠,١٠٢
مخصصات متنوعة	١٤	٤٤,٥٢٥,٠٥٤	٤٢,٩٧١,٣٧٩	٦٠,٣٧٦,٣٢٢
مطلوبات أخرى	١٦	١,٠٧٥,٦٦١,٨٦١	١,١٦٨,٦٨٥,٧٨١	٩٦٢,٦٠٥,٥٧٥
مجموع المطلوبات		٤٥,٢٩٢,٠٨٤,٣٣٢	٤٦,٩٣٤,٩٤٨,١٦٢	٤٨,٥٥٢,٦١٥,٠٨٧
حقوق الملكية				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٧	٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠	٣,٨٥٠,١٤٠,٥٠٠	٣,٨٣٨,٨٣٦,٥٠٠
احتياطي قانوني		٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١
احتياطي خاص		٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	١٨	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	٨٨,١٠٩,٧٥٣
خسائر الفترة		(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	-	-
خسائر متراكمة محققة	١٩	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)	(١٠,٠٦٧,٢٠٨,٨٨٩)
أرباح مدورة غير محققة	١٩	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣
مجموع حقوق الملكية		٢,٤٨٩,٠٨٦,٤٤٧	٥٣٢,٣٠٤,٨٤١	١,٧٣٠,٨٠٣,٣٨٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤٧,٧٨١,١٧٠,٧٧٩	٤٧,٤٦٧,٢٥٣,٠٠٣	٥٠,٢٨٣,٤١٨,٤٧٦

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان الدخل المرحلي الموجز

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة) ٢٠١٩	٢٠١٨
		ل.س.	ل.س.
الفوائد الدائنة	٢٠	٣١٧,٦٧٩,١٧٣	٢١٣,٩٤٢,٧٨٦
الفوائد المدينة	٢١	(٣١٥,١٣٧,٦١٥)	(٣٩٣,١٧٢,٢١١)
صافي ربح / (خسارة) الفوائد		٢,٥٤١,٥٥٨	(١٧٩,٢٢٩,٤٢٥)
رسوم وعمولات دائنة		٥١,٥٢٢,٢٧٢	٢٦,١٣٩,٢١٩
رسوم وعمولات مدينة		(١٣,٢٥٠,٤٨٣)	(١١,٠٩٣,٨٤٩)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		٣٨,٢٧١,٧٨٩	١٥,٠٤٥,٣٧٠
صافي الربح / (الخسارة) من الفوائد والعمولات والرسوم		٤٠,٨١٣,٣٤٧	(١٦٤,١٨٤,٠٥٥)
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية		١٩,٤٥٦,٥٣٥	٦٦,٥٣٣,٩٢٦
أرباح تقييم القطع البنيوي الغير محققة		١,٣٧٧,٠٨٠	-
إيرادات تشغيلية أخرى		٧٩,٦١٣	٨,٠٦٣
إجمالي الدخل التشغيلي		٦١,٧٢٦,٥٧٥	(٩٧,٦٤٢,٠٦٦)
نفقات الموظفين		(١٥٤,٤٦٩,٥١١)	(١٦٨,١٦٤,٥٠٤)
استهلاكات الموجودات الثابتة المادية		(١٨,٨٠٩,٧٩٢)	(١٦,٧١٠,٤٨٤)
إطفاءات الموجودات غير الملموسة		(١,٤٦٤,٣٠٥)	(١,٢٤٩,٨١٩)
استرداد مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية		٣١,٦٧٦,٩٠٧	١٩,٥٧٥,٤١٧
مصروف مؤونة مخصصات متنوعة		٣٥,٢٠٣	(١١٣,٣٧٣)
مصاريف تشغيلية أخرى		(١٣١,٩١٣,٤٧١)	(١٢٣,٤٤٠,٠٥٧)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(٢٧٤,٩٤٤,٩٦٩)	(٢٩٠,١٠٢,٨٢٠)
الخسارة قبل الضريبة		(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
ضريبة الدخل	١٥- ب	-	-
صافي خسارة الفترة		(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
حصة السهم من خسارة الفترة الأساسية والمخفضة	٢٢	(٤,٦١)	(١٠,١٠)

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر المرحلي الموجز

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار(غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
صافي خسارة الفترة	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
مكونات الدخل الشامل الأخرى	-	-
الدخل الشامل للفترة	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان التغييرات في حقوق الملكية المرحلي الموجز

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	خسائر الفترة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣,٨٥٠,١٤٠,٥٠٠	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	-	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	٥٣٢,٣٠٤,٨٤١
الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	-	-	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)
زيادة رأس المال	٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
الرصيد في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدقق)	٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	٢,٤٨٩,٠٨٦,٤٤٧
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٣,٨٣٨,٨٣٦,٥٠٠	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٨٨,١٠٩,٧٥٣	-	(١٠,٠٦٧,٢٠٨,٨٨٩)	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	١,٧٣٠,٨٠٣,٣٨٩
تغييرات التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	-	-	-	(٣٥,٨٤٦,٩٧٣)	-	-	-	(٣٥,٨٤٦,٩٧٣)
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (معدّل)	-	-	-	-	-	-	-	-
الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)	-	-	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
الرصيد في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدقق)	٣,٨٣٨,٨٣٦,٥٠٠	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)	(١٠,٠٦٧,٢٠٨,٨٨٩)	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	١,٣٠٧,٢١١,٥٣٠

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
		٢٠١٩	٢٠١٨
		ل.س.	ل.س.
التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية			
خسارة الفترة قبل الضريبة		(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
تعديلات:			
الاستهلاكات والاطفاءات		٢٠,٢٧٤,٠٩٧	١٧,٩٦٠,٣٠٣
استرداد مؤونة تدني تسهيلات ائتمانية		(٣١,٦٧٦,٩٠٧)	(١٩,٥٧٥,٤١٧)
(استرداد) / مصروف مخصصات متنوعة		(٣٥,٢٠٣)	١١٣,٣٧٣
الخسارة قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(٢٢٤,٦٥٦,٤٠٧)	(٣٨٩,٢٤٦,٦٢٧)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
الزيادة في الإيداعات لدى بنوك مركزية			
(استحقاقها الأصلي خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر)		(٨٩,١٣٧,١٩٨)	(١٨٩,٩٩٣,١٥٧)
الزيادة في شهادات إيداع مشتراة من المصرف المركزي		(٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	-
النقص / (الزيادة) في الودائع لدى المصارف			
(استحقاقها الأصلي خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر)		١٨,٢٨٠,٠٠٠	(١,٠٧٥,٣٦٠,٠٠٠)
(الزيادة) / النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(١٧٢,٥٩٣,٧٥٩)	١٩٩,٠٣٠,١٥٨
الزيادة في الموجودات الأخرى		(٣,٣٣٧,١٠٩)	(٢٧,٨٨٩,٠٥٨)
الزيادة في ودائع الزبائن		١,٦٠٣,٠١٨,٥٥٤	٣,٩٠٨,٩١٢,٤٢٣
الزيادة في التأمينات النقدية		٢٧,٦٥٣,٠٧٥	٧٧,٠٩٤,٧٣٣
(النقص) / الزيادة في المطلوبات الأخرى		(٩٣,٠٢٣,٩٢٠)	١,٢٦١,٥٤١,٩٣٦
صافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية		٣٦٦,٢٠٣,٢٣٦	٣,٧٦٤,٠٩٠,٤٠٨

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بيان التدفقات النقدية المرحلي الموجز / تابع

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
		٢٠١٩	٢٠١٨
		ل.س.	ل.س.
التدفق النقدي المستخدم في النشاطات الاستثمارية			
الزيادة في الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي		(٢١٧,٠٠٠,٢٥٢)	(٣,٨٦٢,٦١٠)
شراء موجودات ثابتة مادية		(١٨,١٦٣,٥٠٠)	(٧,١٠١,٤٥٠)
شراء موجودات غير ملموسة		-	(٢,٤٢٥,٠٠٠)
صافي التدفق النقدي المستخدم في النشاطات الاستثمارية		(٢٣٥,١٦٣,٧٥٢)	(١٣,٣٨٩,٠٦٠)
التدفق النقدي من النشاطات التمويلية			
زيادة رأس المال المكتتب بها		٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	-
صافي التدفق النقدي المستخدم في النشاطات التمويلية		٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	-
أثر تغيرات أسعار الصرف		(٨,٠٤٢,٠٨٦)	١٥,٤٤١,٨٥٦
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد		٢,٢٩٢,٩٩٧,٣٩٨	٣,٧٦٦,١٤٣,٢٠٤
النقد وما يوازي النقد في بداية الفترة		٢٤,٢١١,٣٩٨,٦٧٧	٣٠,٧٩٦,٢٧٥,٦٨٤
النقد وما يوازي النقد في نهاية الفترة	٢٣	٢٦,٥٠٤,٣٩٦,٠٧٥	٣٤,٥٦٢,٤١٨,٨٨٨
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وأنصبة الأرباح			
فوائد مقبوضة		٣٢٩,٤٣٥,٩٦٢	٢٢٧,٢٥٦,١٣٤
فوائد مدفوعة		٢٩٢,٨٦٩,٤٣٧	٣٥٥,٨٧٥,٧٩٣

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من الرقم ١ إلى الرقم ٢٩ تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المالية المرحلية الموجزة

بنك سورية والخليج

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩

(غير مدققة)

١- معلومات عامة

إن بنك سورية والخليج ش.م.م "البنك" هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة تم الترخيص لها بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (٣٢/م.و) الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠٠٦ وقرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ١٠٥/ل.أ الصادر بتاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٧، مسجلة بالسجل التجاري رقم١٤٧٦٥ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٦، وتخضع لقانون وأحكام مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وتعليماته التنفيذية وقانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧. تم تسجيل البنك لدى مفوضية الحكومة لدى المصارف تحت رقم ١٤ تاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٧.

تأسس البنك برأسمال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال ليصل بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٧ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٦,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ٥٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد. خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١١، تمت الموافقة على تجزئة أسهم البنك لتصبح ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد وذلك بموجب قرار وزارة الإقتصاد رقم ١٨٨٣ تاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١١.

تبلغ حصة بنك الخليج المتحد ما نسبته ٢٤,١٥% من رأسمال البنك المدفوع بعد الزيادة حيث تمت الموافقة على زيادة رأسمال البنك من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٥ بمبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ليصبح رأسمال البنك ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وفقاً لمتطلبات القانون رقم ٣ للعام ٢٠١٠ وتعديلاته. تم الاكتتاب بـ ٨,٥٠١,٤٠٥ سهم حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٩ قامت شركة الخليج المتحد القابضة وهي الشركة القابضة لبنك الخليج المتحد بشراء حصة البنك بمبلغ قدره ٣,٥٣٠,٩٨١ دينار أردني ما يعادل ٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية من زيادة رأس المال لتصبح حصة بنك الخليج المتحد ١٥,٥% وحصة شركة الخليج المتحد القابضة ٣٦,٥% من رأس المال المدفوع. وبذلك أصبح رأس المال المدفوع كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ مبلغ ٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ٦٠,٢٠١,٤٠٥ سهم.

بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٩ تمت آخر عملية بيع للأسهم، وعليه تم استكمال عملية الاكتتاب بكامل أسهم زيادة رأس المال، لتصبح قيمة رأس المال المدفوع ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مقسمة على ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها ١١ فرع مرخص كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ موزعة في دمشق وريف دمشق وحلب وطرطوس وحماه وحمص واللاذقية.

لقد تم إيقاف العمل مؤقتاً في ثلاثة فروع للبنك خلال عام ٢٠١٢ في التل وحمص ودير الزور بعد موافقة مصرف سورية المركزي، حيث تم تسليم فرع دير الزور خلال العام ٢٠١٦ مع استمرار سريان رخصة الفروع الثلاثة والموافقة على الإيقاف المؤقت.

إن عنوان البنك الرئيسي المسجل هو الجمهورية العربية السورية – دمشق – شارع ٢٩ أيار.

بدأ البنك بممارسة نشاطه المصرفي بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٧.

إن أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وافق مجلس الإدارة على تفويض نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بالموافقة والتوقيع على البيانات المالية للمصرف خلال الاجتماع رقم ٦٥ المنعقد بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٩، والذين بدورهم وافقوا على البيانات المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٩.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

١. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

قام المصرف بإعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في سورية بسبب تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لغاية ١ كانون الثاني ٢٠١٩، وذلك وفقاً لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية في جلسته رقم (١) لعام ٢٠١٨ والتعميم رقم ١٣ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٨.

قام المصرف في عام ٢٠١٩، بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة"، والتي تفرض على المنشأة أن تحضّر وتعرض بيان مركز مالي افتتاحي معدّ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في تاريخ التحول إلى هذه المعايير.

كان للمعايير الدولية للتقارير المالية المذكورة أدناه، تأثير هام على البيانات المالية للمصرف:

١،١. المعيار الدولي التقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

اعتمد المصرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز ٢٠١٤، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١٨. اعتمد المصرف التعديلات المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية "الإفصاحات" والتي تم تطبيقها على الإفصاحات للعام ٢٠١٨.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ متطلبات جديدة بخصوص:

أ- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية.

ب- تدني قيمة الموجودات المالية.

ج- سياسة التحوط العامة.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩، طبق المصرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والذي قام بتقييم أسس تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية القائمة بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

جميع الموجودات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم قياسها بشكل لاحق إما بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة، بناءً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجودات المالية:

- تقاس بالقيمة المطفأة أدوات الدّين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، أدوات الدّين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

- يتم قياس كافة أدوات الدّين وحقوق الملكية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).
- يمكن للمصرف أن يقوم باختيارات لا رجوع عنها، عند الإثبات / الاعتراف الأولي لأصل مالي.
- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لارجوع عنه أن يعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة أو لا تمثل / معترف بها من قبل الشاري في عملية اندماج أعمال.
- يمكن للمصرف أن يختار، بشكل لا رجوع عنه، أن يصنف ضمن الأدوات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أدوات دين ينطبق عليها شروط القياس بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إذا كان هذا الخيار يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم التطابق المحاسبي.
- عندما يتم إلغاء إثبات أدوات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المجمعة، المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تصنيف. أما في حال تم إلغاء تثبيت أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المجمعة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، إلى الأرباح المدورة.
- يقوم المصرف بتخصيص مؤونة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لأدوات الدّين المقاسة بالقيمة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الفقرة ب أدناه).
- إن الأثر على تصنيف الموجودات المالية وقيمتها الدفترية، موضح في الفقرة "د" أدناه.

ب) تدني قيمة الموجودات المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المتكبدة" ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات في هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة مالية من أجل إظهار أثر التغيرات في الأخطار الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأساسي للموجودات المالية، أي أنه لم يعد من الضروري انتظار حدث من أجل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على جميع الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة (تشمل أدوات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). كما ينطبق هذا النموذج على بعض التزامات الدّين وعقود الضمان المالي.

يعتمد المصرف لقياس تدني قيمة الموجودات المالية على تصنيفها ضمن إحدى المراحل الثلاث كما يلي:

المرحلة الأولى: خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً. تتضمن الأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات المالية، يتم احتساب الفوائد بناءً على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

المرحلة الثانية: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، لكن دون وجود دلائل موضوعية على تدني القيمة. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث المحتملة الوقوع على مدى حياة الأصل المالي. يتم احتساب الفوائد على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

المرحلة الثالثة: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة. تتضمن الأدوات المالية ذات دلالة موضوعية على تدني قيمتها بنهاية الفترة المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالي.

إن أثر تطبيق نموذج تدني القيمة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، على قيم الموجودات المالية وحقوق الملكية، مفصل في الفقرة "د" أدناه.

ج) سياسة التحوط العامة:

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قواعد محاسبية جديدة للتحوط والتي توازن سياسة التحوط مع سياسة إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ سياسة التحوط الكلي، حيث أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بصدد العمل على مشروع مستقل بهذا الخصوص.

يمنح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الشركات الحق بتأجيل تطبيق متطلبات سياسة التحوط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والاستمرار بالعمل بمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩. قرر المصرف العمل بالمتطلبات الجديدة للتحوط حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

لم يكن لتطبيق هذه المتطلبات الجديدة أي أثر على المعلومات المالية المرحلية الموجزة للمصرف.

د) الانتقال:

تم تطبيق التغيرات بالسياسات المحاسبية الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، باستثناء المذكورة أدناه:

- تم قيد الفروقات في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨.
- اعتمد المصرف على وقائع معروفة بتاريخ التطبيق الأساسي، للقيام بالتقديرات التالية:
  - تحديد نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالأصل المالي.
  - تصنيف بعض الاستثمارات بأدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
  - بتاريخ التطبيق الأولي، وفي حال كان لأداة الدّين خطر ائتماني متدني، اعتبر المصرف أن المخاطر الائتمانية للأصل المالي، لم تزداد بشكل كبير من تاريخ الاعتراف الأولي بالأصل.

أثر التغيرات بالتصنيف والقياس

باستثناء بنود البيانات المالية المذكورة أدناه، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أثر على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

	التصنيف حسب المعيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم ٣٩ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧		القياس			التصنيف حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	
	التصنيف	القيمة	إعادة تصنيف	الخسائر الائتمانية المتوقعة	المجموع	التصنيف	القيمة
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	التكلفة المطفأة	١٦,٧١٢,٩٦٣,٩٧٢	–	(٤٠,٠٤١,٢١٦)	(٤٠,٠٤١,٢١٦)	التكلفة المطفأة	١٦,٦٧٢,٩٢٢,٧٥٦
أرصدة لدى المصارف	التكلفة المطفأة	٢٣,٦٨٧,٠٤٥,٣٨٨	–	(٢٠٨,٧٢٧,٣٥٧)	(٢٠٨,٧٢٧,٣٥٧)	التكلفة المطفأة	٢٣,٤٧٨,٣١٨,٠٣١
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	التكلفة المطفأة	٦,٠٦٦,٣١٧,٥٢٦	–	٢٣٦,٣٢٥,٩٦٢	٢٣٦,٣٢٥,٩٦٢	التكلفة المطفأة	٦,٣٠٢,٦٤٣,٤٨٨
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	التكلفة المطفأة	١,٦٦٧,٣٥٧,١١٠	–	(٢٩,٥٠٢,٤٢١)	(٢٩,٥٠٢,٤٢١)	التكلفة المطفأة	١,٦٣٧,٨٥٤,٦٨٩
المطلوبات							
مخصصات متنوعة	التكلفة المطفأة	(١٠٢,٣٢١,٣٥٤)	–	٤١,٩٤٥,٠٣٢	٤١,٩٤٥,٠٣٢	التكلفة المطفأة	(٦٠,٣٧٦,٣٢٢)

إن الأثر على مخصص التدني في القيمة المحتسب وفق متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، مقارنة مع متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ هو ٨٣,٨٩٠,٠٦٤ ليرة سورية موزعة كما يلي:

	ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٤٠,٠٤١,٢١٦
أرصدة لدى مصارف	٢٠٨,٧٢٧,٣٥٧
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(٢٣٦,٣٢٥,٩٦٢)
وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي	٢٩,٥٠٢,٤٢١
مخصصات متنوعة	٤١,٩٤٥,٠٣٢
	٨٣,٨٩٠,٠٦٤

إن الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي التقارير المالية رقم ٩ هو كما مبين أدناه:

	ليرة سورية
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٨٣,٨٩٠,٠٦٤
المبالغ المحولة من مخصصات خسائر التدني المحتسبة على الخسارة الجماعية	(٨٣,٨٩٠,٠٦٤)
	-

إن الأثر على على البيانات المالية المنشورة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ هو كالتالي:

	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨		
	قبل التعديل	**التعديلات**	**بعد التعديل**
	ل.س.	**ل.س.**	**ل.س.**
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٣,٢٦٨,٠٦٧,٣٣٨	(١٣,٥٥٢,١٥٩)	١٣,٢٥٤,٥١٥,١٧٩
أرصدة لدى مصارف	٢٢,٤٤٨,٤٦٢,٢١٦	(٢٥٣,٨١٣,١٤٠)	٢٢,١٩٤,٦٤٩,٠٧٦
إيداعات لدى مصارف	١,١٩٦,٤٨٠,٠٠٠	(٢١,٤٣٠,٢٧٤)	١,١٧٥,٠٤٩,٧٢٦
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٦,٦٤٩,٩٠٩,٩٣٦	٢٤٢,٥٦٧,٥٢٦	٦,٨٩٢,٤٧٧,٤٦٢
وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي	١,٦٧٢,٣٥٠,١٢٠	(٢٩,٥٠٢,٤٢١)	١,٦٤٢,٨٤٧,٦٩٩
المطلوبات			
مخصصات متنوعة	٨٢,٨٥٤,٨٧٤	(٣٩,٨٨٣,٤٩٥)	٤٢,٩٧١,٣٧٩
حقوق الملكية			
احتياطي عام لمخاطر التمويل	٨٨,١٠٩,٧٥٣	(٣٥,٨٤٦,٩٧٣)	٥٢,٢٦٢,٧٨٠

٢،١. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء"

قام المصرف في السنة الحالية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ الإيراد من العقود مع العملاء (المعدل في نيسان ٢٠١٦) والساري المفعول للفترات التي تبدأ كما في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨. أدخل المعيار الدولي رقم ١٥ نموذجاً من خمس خطوات للاعتراف بالإيراد.

قدر المصرف أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ لم يكن له أي أثر على المعلومات المالية المرحلية الموجزة للمصرف.

٣،١. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار"

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ نموذجاً شاملاً لتحديد عقود الإيجار والمعالجة المحاسبية لهذه العقود في البيانات المالية للمؤجر والمستأجر. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ مكان معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ والتفسيرات المتعلقة به عندما يصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ كما في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بأثر رجعي معدّل، وبالتالي لم يقم بتعديل بيانات المقارنة للفترة قبل تاريخ التطبيق.

لم يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ تغييرات جوهرية على المعالجة المحاسبية في قيود المؤجر مقارنة بالمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧.

أثر التعريف الجديد لعقود الإيجار:

سيستفيد المصرف من الإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بأن لا يقوم بإعادة تقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو لا. وبالتالي، فإن تعريف عقود الإيجار كما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ والتفسير رقم ٤ الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية (IFRIC4) سيستمر العمل به لعقود الإيجار المعقودة أو المعدلة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

إن التغيرات في تعريف عقود الإيجار، ترتبط بشكل رئيسي بمبدأ السيطرة. يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بين عقود الإيجار وعقود الخدمات وفق ما إذا كان استخدام الأصل المحدد خاضع لسيطرة المستأجر. تكون السيطرة بيد المستأجر إذا كان للمستأجر:

- الحق بالحصول على جميع المنافع الاقتصادية الناشئة عن استخدام الأصل المحدد.
- الحق بالاستخدام المباشر للأصل المحدد.

قام المصرف بتطبيق تعريف عقود الإيجار حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على جميع عقود الإيجار التي ستنشأ أو تعدّل ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (سواء كان المصرف مستأجراً أو مؤجراً).
قام المصرف بدراسة مفصلة أظهرت أن التعريف الجديد لعقود الإيجار لن يغير بشكل جذري نطاق العقود التي ينطبق عليها تعريف عقود الإيجار.

أثر السياسات المحاسبية للمستأجر

الإيجارات التشغيلية

سيغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار المصنفة سابقاً كتشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧، والتي كانت تظهر كبنود خارج الميزانية.

لم يكن لتطبيق هذه المتطبات الجديدة أي أثر على البيانات المالية للمصرف.

٣- السياسات المحاسبية

إعداد المعلومات المالية والسياسات المحاسبية

إن أهم السياسات المحاسبية المطبقة هي مذكورة أدناه.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة المرفقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ المتعلق بالتقارير المالية المرحلية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

إن المعلومات المالية المرحلية الموجزة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية، كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الموجودات المالية ومشتقات الأدوات المالية التي يتم تقييمها على أساس القيمة العادلة بتاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة.

تم تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في المعلومات المالية المرحلية الموجزة بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

تظهر المعلومات المالية المرحلية الموجزة بالليرة السورية (ل.س.)، وهي العملة التشغيلية للمصرف، وعملة الاقتصاد.

تشمل المعلومات المالية المرحلية الموجزة على المعلومات المالية المرحلية لبنك عوده سورية ش.م.م.ع. والشركة التابعة كما في ٣١ آذار ٢٠١٩.

(أ) العملات الأجنبية

إن العمليات بعملات غير عملة إعداد المعلومات المالية المرحلية الموجزة (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي الموحد حيث بلغ ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية، ومن ثم تقيد في الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الإقتضاء، عند الإعتراف الأولي. كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرةً باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام.

الموجودات المالية

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرةً باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرةً في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدّين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛ و
- تقاس أدوات الدّين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدّين الأخرى (مثل أدوات الدّين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لإعتبار محتمل معترف به من المستحوذ في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يجوز للمصرف تعيين أداة دين غير قابلة للإلغاء تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

(ج) أدوات الدّين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) ، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدّين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، طبق المصرف خيار القيمة العادلة وكذلك حدد أدوات الدّين التي تفي بالكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL).

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/ و
- الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها؛ أو
- الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

تدني قيمة الموجودات المالية:

يستدرك المصرف مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف للبنوك.
- قروض ودفعات مقدمة للعملاء.
- مدينون بموجب قبولات.
- أوراق استثمار الديون.
- التزامات القروض الصادرة.
- عقود الضمان المالي الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة تدني القيمة في استثمارات الأسهم.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات التدني الائتماني (POCI) (التي يتم اعتبارها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الإئتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ مساوي:

- خسارة إئتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة الناتجة عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، (يشار إليها في المرحلة ١) ؛ أو
- خسارة إئتمانية متوقعة لمدى الحياة، أي خسارة إئتمانية متوقعة لمدى الحياة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (المشار إليها في المرحلة ٢ والمرحلة ٣).

يجب تكوين مؤونة خسارة للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالية للقيمة الحالية لخسائر الائتمان، وتقاس على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعلية للأصل.

- بخصوص التزامات القروض غير المسحوبة، فإن الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها في حالة السحب من القرض ؛ و
- بخصوص عقود الضمان المالي، فإن الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدّين المضمونة ناقصاً أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من المالك أو المدين أو أي طرف آخر.

يقيس المصرف الخسارة الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. ويستند قياس بدل الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام سعر الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً:

يحصل "التدني" في الموجودات المالية إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية. ويشار إلى الموجودات المالية ذات التدني الإئتماني كموجودات المرحلة ٣. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدّين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدّين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI):

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

التخلف عن السداد:

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعثر (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على تسهيلات ائتمانية مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات التي تقييم على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض المؤسسي، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ذاته، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان:

يراقب المصرف جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، فإن المصرف يقيس مخصصات الخسارة على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كلاً من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية:

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيشكل إدخال أو تعديل المواثيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه المواثيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغيير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق المواثيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو يحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمر في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الإعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الإعتبار المستلم والمدين والأرباح / الخسائر المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، بإستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بخلاف بالكامل (على سبيل المثال عندما يحتفظ المصرف بخيار إعادة شراء جزء من الموجودات المحولة)، فإن المصرف يخصص القيمة الدفترية السابقة للموجودات المالية بين الجزء الذي ما يزال يدرجه كتحسين مستمر والجزء الذي لم يعد يعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي لم يعد معترف به ومجموع الإعتبار المستلم للجزء الذي لم يعد معترف به وأي أرباح / خسائر تراكمية خُصصت له واعترف بها في الدخل الشامل الآخر في الربح أو الخسارة. يتم توزيع الأرباح / الخسائر المتراكمة التي اعترف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي ما يزال يعترف به والجزء الذي لم يعد يُعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم المحددة كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

الشطب:

يتم شطب القروض وأوراق الدّين عندما لا يكون لدى المصرف توقعات معقولة لاسترداد الموجودات المالية (إما في مجملها أو في جزء منها). هذه هي الحالة عندما يقرر المصرف بأنه لا يوجد لدى المقترض أصول أو مصادر دخل قد تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يمثل الشطب حدث إلغاء الإعتراف، في حال قام المصرف بالاستعانة بالقوانين والتعليمات النافذة لمحاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة على الموجودات المالية المشطوبة فإنه يتم قيدها في بيان الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي:

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان الوضع المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدّين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI): لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان الوضع المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في التغير المتراكم في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية؛
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

(د) المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدّين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للمصرف أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون المصرف ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

أدوات حقوق الملكية:

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة:

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف وتخصم مباشرةً في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي ربح / خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

أدوات مركبة:

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية:

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "المطلوبات المالية الأخرى".

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

يتم قياس الالتزامات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي لم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) لاحقاً بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها (FVTPL) عندما يتم الاحتفاظ بالالتزام المالي للتداول أو يتم تعيينها على أنها (FVTPL).

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التعيين يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداءها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثق للمصرف، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المصرف مقدمة داخلياً على هذا الأساس؛ أو إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالقيمة الصافية فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف إما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وإما أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل والتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها بعين الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية بالأخذ بعين الاعتبار قدرة متشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال التوظيفات الفضلى للأصل أو من خلال بيعه لمتشارك آخر في السوق الذي قد يقوم بتوظيفات فضلى للأصل.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق لتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط. إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.

حدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة :

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢: المدخلات عدا الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول والتي تعتبر ملحوظة للأصل أو التزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى ٣: المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل بيان وضع مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في الربح أو الخسارة على طبيعة علاقة التحوط.

(ز) الأدوات المالية المشتقة

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل بيان وضع مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط.

المشتقات المتضمنة:

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في الأدوات المالية والأخرى أو العقود المتضمنة الأخرى ذات المشتقات المتضمنة كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة:

- لا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
- ليست من ضمن الأصول ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

(ح) عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للمصرف مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الربح المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للمصرف، أيهما أكبر.

لم يحدد المصرف أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL).

(ط) محاسبة التحوط

يُحدد المصرف بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات المصرف كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق المصرف محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم المصرف الإعفاء لمواصلة قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، أي أن المصرف يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

عند بداية علاقة التحوط، يوثق المصرف العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوةً على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق المصرف ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- تواجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم المصرف بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها المصرف بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم المصرف بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المصرف يعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد المصرف القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة المصرف لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر المصرف تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها المصرف هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.
في بعض علاقات التحوط، يستبعد المصرف من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات، وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن المصرف يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

التحوطات بالقيمة العادلة:

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد المصرف علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في الربح أو الخسارة. وبخصوص أدوات الدّين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) ، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في الربح أو الخسارة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.
عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.
لا يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعلية (أي أدوات الدين المقاسة بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في الربح أو الخسارة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي:

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى الربح أو الخسارة.
يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق الملكية في بيان الربح أو الخسارة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد المصرف يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى الربح أو الخسارة.
يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية ويعترف بها مباشرةً في الربح أو الخسارة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية:

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملة الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

(ي) قروض وتسليفات

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وغير مدرجة في سوق مالي ناشط. تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

(ك) موجودات ثابتة مادية

تظهر الموجودات الثابتة المادية على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الموجودات الثابتة المادية لإطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية باعتماد الأعمار الإنتاجية التالية :

	عدد السنوات
مباني	٢٠-٤٠
تجهيزات ومعدات مكتبية وأثاث	٧-١٠
وسائط نقل	٧٠
أجهزة الحاسب الآلي	٥

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الموجودات الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وفق الأعمار الانتاجية أدناه وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

	عدد السنوات
برامج حاسوب	٥

(م) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

لقد تم تملك عقارات تنفيذاً لضمانات على قروض وتسليفات. تظهر هذه الموجودات بالكلفة ناقص أي خسائر تدني متراكمة. إن تملك مثل هذه الموجودات هو منظّم من قبل السلطات المصرفية المحلية التي توجب تصفية هذه الموجودات خلال مهلة سنتين من تاريخ التملك. وفي حال التخلف عن التصفية فإن السلطة المنظمة المعنية توجب تخصيص احتياطي خاص للتصفية يؤخذ من الأرباح السنوية الصافية ويظهر ضمن بنود حقوق الملكية.

وفقاً لسياسة المصرف يتم تحديد ما إذا كانت الموجودات المستملكة من الأفضل أن تستخدم للعمليات الداخلية أو يجب أن تباع. يتم نقل الموجودات المفيدة للعمليات الداخلية لفئة الموجودات المشابهة حسب قيمتها المستملكة أو القيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. يتم نقل الموجودات التي يتم تحديد خيار بيعها ليكون الخيار الأفضل، للموجودات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات غير المالية في تاريخ التملك وذلك تماشياً مع سياسة المصرف.

(ن) التدني في قيمة موجودات ملموسة وغير ملموسة

بتاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لموجوداته الملموسة وغير الملموسة (بما فيها الموجودات المأخوذة استيفاء لديون) لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(س) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(ع) المؤونات

يتم قيد المؤونات إذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وأنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب.

(ف) صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات وأعباء الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الصافية في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "أعباء فوائد " في حساب الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة (FVTPL) ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة، انظر "صافي أرباح على محافظة الأدوات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

معدل الفائدة الفعلية (EIR) هو السعر الذي يُخفض بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب سعر الفائدة الفعلية جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون إضافية وتنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة، وتكاليف المعاملة، وجميع الأقساط الأخرى أو الخصومات الأخرى. وفيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر، تُثبت تكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي.

تُحتسب إيرادات الفوائد / أعباء الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس الكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى الكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على الكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو إشتريت وهي متدنية إئتمانياً (POCI)، فإن معدل الفائدة الفعال (EIR) يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECLs) في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

(ص) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات والأعباء رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال (انظر أعلاه). كما تتضمن الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الربح أو الخسارة للمصرف، ضمن أمور أخرى، الرسوم المفروضة على خدمة القرض، ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض ورسوم التمويل المشترك للقروض.
تُحتسب أعباء الرسوم والعمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

(ق) صافي أرباح على محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك إيرادات وأعباء الفوائد وأرباح الأسهم ذات الصلة.

(ر) توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات.

(ش) ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون ٢٨ تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠١، والذي حدد الضريبة بمعدل ٢٥ % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ٥% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من ٢ تموز ٢٠١٣، وقد تم تعديلها بالقانون رقم ٤٦ للعام ٢٠١٧ لتصبح بمعدل ١٠% من قيمة الضريبة ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.
تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل الموحد بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

(ت) النقد وما يوازي النقد

يتضمن النقد وما يوازي النقد أرصدة ذات استحقاقات تعاقدية أساسية تقل عن ثلاثة أشهر.

٤ – المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح ٣، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة، يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

(٤.أ) المقررات المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية:

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة أدناه:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب لأن هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة في التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (١ و٢ و٣).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

(٤.ب) المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

مبدأ الاستمرارية:

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأن المصرف يمتلك الموارد اللازمة لمواصلة الأعمال في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، إن إدارة المصرف ليست على علم بأي شكوك جوهرية التي قد تؤثر بشكل جوهري على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وبالتالي إن المعلومات المالية المرحلية الموجزة محضرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تحديد القيم العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الايضاح ٣ (و). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية. يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة بالإضافة إلى تطبيق معدلات حسم معينة عملاً بالإجراءات الداخلية للمصرف وذلك ضمن نموذج التقييم المستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية الظاهرة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وعلى أساس الكلفة المطفأة.

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات، النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

نسبة احتمال التعثر

تشكل نسبة احتمال التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر نسبة احتمال التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة في حال التعثر

تعتبر الخسارة في حال التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة:

كما هو موضح في الإيضاح رقم (٣) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمار الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة:

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

٥- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
نقد في الخزينة	٢,٨٥١,٢١٤,١٣٢	١,١٣٣,١٦٤,٣٦٦	٣,٤٠٠,٨٧٠,٩٩٠
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
حسابات جارية وتحت الطلب	٨,٠٧٢,٦٦٩,٢٩٧	٩,٨١٣,٧٦٧,٥٠٩	١١,٤١٦,٣٠٥,١٨٥
ودائع لأجل	٤٣٦,٠٠٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠,٠٠٠	-
شهادات إيداع*	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-
احتياطي نقدي إلزامي**	١,٩٧٤,٢٧٢,٦٦١	١,٨٨٥,١٣٥,٤٦٣	١,٨٩٥,٧٨٧,٧٩٧
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٤,٥٦٤,٤٩٣)	(١٣,٥٥٢,١٥٩)	(٤٠,٠٤١,٢١٦)
المجموع	١٤,٠١٩,٥٩١,٥٩٧	١٣,٢٥٤,٥١٥,١٧٩	١٦,٦٧٢,٩٢٢,٧٥٦

إن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، الثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال فترة الثلاثة الأشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ والسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

* يتضمن هذا البند شهادات إيداع مشتراة من مصرف سورية المركزي عدد ٧ بقيمة فعلية لكل شهادة ٩٥,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية بنسبة فائدة ٤,٥% سجلت من تاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٩ وبتاريخ استحقاق ٢٣ شباط ٢٠٢٠ وبإجمالي مبلغ فائدة ٣١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية.

** وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي مبلغ ١,٩٧٤,٢٧٢,٦٦١ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) والذي يمثل نسبة ٥% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٩٣٨ الصادر بتاريخ ٢ أيار للعام ٢٠١١ (مقابل مبلغ ١,٨٨٥,١٣٥,٤٦٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨). إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في أنشطة البنك التشغيلية.

٦- أرصدة لدى المصارف

يتضمن هذا البند ما يلي :

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٤,٢٩٨,٥٨٨,٢٧١	٢,٧٩٤,٩٤٦,٥٨٤	٧,٠٩٣,٥٣٤,٨٥٥
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	٩,١٩٣,٧١٠,٠٠٠	٥,٢٩٥,١٩٧,٩٩١	١٤,٤٨٨,٩٠٧,٩٩١
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٧٦,٣٣٦,٥٠٦)	(٤٦,٢٢٩,٤٩٧)	(٢٢٢,٥٦٦,٠٠٣)
	١٣,٣١٥,٩٦١,٧٦٥	٨,٠٤٣,٩١٥,٠٧٨	٢١,٣٥٩,٨٧٦,٨٤٣

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٤,٦٥٣,٥٥٣,٦٠٦	٥٧٨,٥١٣,٣١٥	٥,٢٣٢,٠٦٦,٩٢١
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	١٠,٧٩٣,٧٤٤,٠٠٠	٦,٤٢٢,٦٥١,٢٩٥	١٧,٢١٦,٣٩٥,٢٩٥
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩٤,٧٨٦,٢٨٢)	(٥٩,٠٢٦,٨٥٨)	(٢٥٣,٨١٣,١٤٠)
	١٥,٢٥٢,٥١١,٣٢٤	٦,٩٤٢,١٣٧,٧٥٢	٢٢,١٩٤,٦٤٩,٠٧٦

كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٦,٣٢٠,٠٢٠,٥٢٤	١,٦٢٧,٢٥٨,٤٤٦	٧,٩٤٧,٢٧٨,٩٧٠
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)	١٠,٥٢٩,٦٨٦,٠٠٠	٥,٢١٠,٠٨٠,٤١٨	١٥,٧٣٩,٧٦٦,٤١٨
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٤٩,٦٠٨,٧٦٧)	(٥٩,١١٨,٥٩٠)	(٢٠٨,٧٢٧,٣٥٧)
	١٦,٧٠٠,٠٩٧,٧٥٧	٦,٧٧٨,٢٢٠,٢٧٤	٢٣,٤٧٨,٣١٨,٠٣١

إن الأرصدة لدى مصارف مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وكما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، الثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ والسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد ٧,٠٩٣,٥٣٤,٨٥٥ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٥,٢٣٢,٠٦٦,٩٢١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت الكفالات المدفوعة عن مصارف خارجية مبلغ ٢٧,٥٧٦,٠٦٩ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) حيث سدد البنك خلال العام ٢٠١٤ كفالتين صادرتين عنه مقابل كفالتين خارجيتين بالعملات الأجنبية بقيمة ٢١,١٤٩ يورو و٣٥,٢٣٢ يورو على التوالي، بينما بلغت قيمتها ٢٨,٠٩١,٣٩٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. وقد تم تكوين مؤونات لتغطية كامل قيمة المبلغ المدفوع لحين البت بتعويض قيمة الكفالات المسددة، وقد تم تسجيل مصروف المؤونة ضمن بند مخصصات متنوعة الظاهر في بيان الدخل.

نتج النقص في الكفالات الخارجية المدفوعة والمؤونة المقابلة لها بسبب تغير أسعار صرف العملات. وعليه لم يطرأ أي تغير على المؤونة.

يبين الجدول التالي رصيد محفظة الكفالات الخارجية المدفوعة:

محفظة الكفالات الخارجية المدفوعة:

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
رصيد محفظة الكفالات الخارجية المدفوعة	٢٧,٥٧٦,٠٦٩	٢٨,٠٩١,٣٩٤	٢٩,٣٢٥,٥٨٠
مخصص محفظة الكفالات الخارجية المدفوعة	(٢٧,٥٧٦,٠٦٩)	(٢٨,٠٩١,٣٩٤)	(٢٩,٣٢٥,٥٨٠)
	–	–	–

حركة مخصص محفظة الكفالات الخارجية المدفوعة:

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد في بداية الفترة / السنة	٢٨,٠٩١,٣٩٤	٢٩,٣٢٥,٥٨٠	٣٠,٥١٢,٤٠٥
تأثير فروقات أسعار الصرف	(٥١٥,٣٢٥)	(١,٢٣٤,١٨٦)	(١,١٨٦,٨٢٥)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	٢٧,٥٧٦,٠٦٩	٢٨,٠٩١,٣٩٤	٢٩,٣٢٥,٥٨٠

٧- ودائع لدى المصارف

يتضمن هذا البند ما يلي :

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ أشهر)	١,١٧٨,٢٠٠,٠٠٠	–	١,١٧٨,٢٠٠,٠٠٠
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٧,٦٨٠,١١٣)	–	(١٧,٦٨٠,١١٣)
	١,١٦٠,٥١٩,٨٨٧	–	١,١٦٠,٥١٩,٨٨٧

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ أشهر)	١,١٩٦,٤٨٠,٠٠٠	–	١,١٩٦,٤٨٠,٠٠٠
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٢١,٤٣٠,٢٧٤)	–	(٢١,٤٣٠,٢٧٤)
	١,١٧٥,٠٤٩,٧٢٦	–	١,١٧٥,٠٤٩,٧٢٦

كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ أشهر)	–	–	–
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	–	–	–
	–	–	–

٨- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الشركات الكبرى:			
سندات محسومة	٩,٦٥٣,٤٢٧	٧,٢١١,٧٢٥	٢٢,٧٩٩,٣٧١
حسابات جارية مدينة	٦٩٧,٤٩٢,٨٩٧	٧٣٦,١٥٩,٣٨٨	٦٩٦,٢٦٠,٠٤٤
قروض وسلف	٢٣,٢٨٨,٤٤٤,٧٢٦	٢٣,٨٧٦,٦٤٢,٨٣٩	٢١,٩٤٠,٩٧٤,٩٥١
حسابات جارية مدينة بالصدفة	١٦,٢٢٤	٦,٦٣٠	٢,٥٧٥,٧٣٩
	٢٣,٩٩٥,٦٠٧,٢٧٤	٢٤,٦٢٠,٠٢٠,٥٨٢	٢٢,٦٦٢,٦١٠,١٠٥
الأفراد:			
قروض وسلف	٤٧١,٠٠٤,٧٤٩	٤٦٥,٩٢٠,٢٨٨	٤٤٦,٣٥٦,٨٤٤
حسابات جارية مدينة	٤٥	٧٥	٢,٦٠٠
	٤٧١,٠٠٤,٧٩٤	٤٦٥,٩٢٠,٣٦٣	٤٤٦,٣٥٩,٤٤٤
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢٤,٤٦٦,٦١٢,٠٦٨	٢٥,٠٨٥,٩٤٠,٩٤٥	٢٣,١٠٨,٩٦٩,٥٤٩
فوائد معلقة (محفوظة)	(٨,٥٢٥,٦٣٢,٤٥٩)	(٨,٩٥٩,٣٩٩,٤٠٧)	(٦,٩٤٥,٨١٠,٨٠٦)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٨,٨٦٤,١٩١,٢٢٦)	(٩,٢٣٤,٠٦٤,٠٧٦)	(٩,٦٨١,٤٠٠,٩٤٨)
مخصص عام للخسائر الائتمانية على مستوى المحفظة	-	-	(١٧٩,١١٤,٣٠٧)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧,٠٧٦,٧٨٨,٣٨٣	٦,٨٩٢,٤٧٧,٤٦٢	٦,٣٠٢,٦٤٣,٤٨٨

فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	١,٣٤٠,١٥٧,٤٢١	٥,٥٠٦,٦٤٥,٦٧٤	١٨,٢٣٩,١٣٧,٨٥٠	٢٥,٠٨٥,٩٤٠,٩٤٥
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨٦,٤٥٧,٦٥٦	(٨٦,٤٥٧,٦٥٦)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٩٤,٤٥١,٩٣٥)	١٧٤,٦٢٧,٥٢١	(٨٠,١٧٥,٥٨٦)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥)	–	٥	–
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٢٦٨,٨٨٨,٢٢٨	–	١,٠٦٨,٨١٢	٢٦٩,٩٥٧,٠٤٠
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(١٤٧,٨٦١,٧٧٩)	(٦١٢,٥١٧,٤٠٧)	(٨٣٧,٣٦٩,٨٩٩)	(١,٥٩٧,٧٤٩,٠٨٥)
التغير خلال الفترة	٤٨٧,٠١١,٤٢٢	١٥٤,٤٩١,٤٠٤	٤٤٠,٦٦٦,٢٨١	١,٠٨٢,١٦٩,١٢٧
التسهيلات المشطوبة	–	–	(٣٥٨,١٥٥,٦٨٨)	(٣٥٨,١٥٥,٦٨٨)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	(١٥,٥٥٠,٢٧١)	(١٥,٥٥٠,٢٧١)
الرصيد كما في نهاية الفترة	١,٩٤٠,٢٠١,٠٢٨	٥,١٣٦,٧٨٩,٥٣٦	١٧,٣٨٩,٦٢١,٥٠٤	٢٤,٤٦٦,٦١٢,٠٦٨

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٧٤,٨٤٤,٥١٢	٥,٤٣٨,٤٢١,٨٥٤	١٧,٥٩٥,٧٠٣,١٨٣	٢٣,١٠٨,٩٦٩,٥٤٩
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢١٠,٧٧٦,٤٥١	(١٠٧,٧٤٠,٧٧١)	(١٠٣,٠٣٥,٦٨٠)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧,٠٨٣,٠٢٧)	٧١٢,٣٣٤,٣١٣	(٧٠٥,٢٥١,٢٨٦)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٢٦,٥٣٩)	–	١٢٦,٥٣٩	–
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٨٣١,١٢٢,٨١٩	٤٥,٩٢٩,٥٠٠	٤٩٣,١٦٤,٨٠٧	١,٣٧٠,٢١٧,١٢٦
التسهيلات المسددة خلال السنة	(١٣,٥٥٤,٠٥٧)	(٧٠٩,٦٧٤,٠٧٧)	(١,٠٠٢,٩٥٥,٨٦٦)	(١,٧٢٦,١٨٤,٠٠٠)
التغير خلال السنة	٢٤٤,١٧٧,٢٦٢	١٢٧,٣٧٤,٨٥٥	٢,٠٠١,٥٦٩,٢٨٠	٢,٣٧٣,١٢١,٣٩٧
التسهيلات المشطوبة	–	–	(٥,٤١٢,٤٦٧)	(٥,٤١٢,٤٦٧)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	(٣٤,٧٧٠,٦٦٠)	(٣٤,٧٧٠,٦٦٠)
الرصيد كما في نهاية السنة	١,٣٤٠,١٥٧,٤٢١	٥,٥٠٦,٦٤٥,٦٧٤	١٨,٢٣٩,١٣٧,٨٥٠	٢٥,٠٨٥,٩٤٠,٩٤٥

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	١٤,٤٣٣,٧٩٣	٦٠,٩٥٢,٥٠٨	٩,١٥٨,٦٧٧,٧٧٥	٩,٢٣٤,٠٦٤,٠٧٦
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٢٥,٢٦٥	(٢٢٥,٢٦٥)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧,٠٥٨)	٨٨٥,٦٩٥	(٨٧٨,٦٣٧)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥)	–	٥	–
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال الفترة	٢,٣٣٥,٠٩٢	–	٣٢٠,٣٢٩	٢,٦٥٥,٤٢١
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٥,٠٢٥,٨٢١)	(٨,٤٢٠,٢١٨)	(٣٠,٨١٤,٣٣٩)	(٤٤,٢٦٠,٣٧٨)
التغير خلال الفترة	٤,٢٩٠,٩٥١	١,١١٤,٠٥٢	٣٢,٢٤٤,٠٢٨	٣٧,٦٤٩,٠٣١
التسهيلات المشطوبة	–	–	(٣٥٨,١٥٥,٦٩٠)	(٣٥٨,١٥٥,٦٩٠)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٥٤,٥٠٧)	–	(٧,٧٠٦,٧٢٧)	(٧,٧٦١,٢٣٤)
الرصيد كما في نهاية السنة	١٦,١٩٧,٧١٠	٥٤,٣٠٦,٧٧٢	٨,٧٩٣,٦٨٦,٧٤٤	٨,٨٦٤,١٩١,٢٢٦

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٠٨,٦٥٦,٥٢٣	١٩٠,٠٥٩,١٣٠	٩,٥٦١,٧٩٩,٦٠٢	٩,٨٦٠,٥١٥,٢٥٥
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٩٥١,٦٦٨	(٩٠٤,٩٩٧)	(٤٦,٦٧١)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٣,٠٩٨)	٢,٢٦٠,٥٠٥	(٢,٢٤٧,٤٠٧)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢٥,٠٩٣)	–	٢٥,٠٩٣	–
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٧٤٠,٤٤٨	٥٥٦,٥٤٢	٣٦٤,٠١٦,٨٤٢	٣٦٥,٣١٣,٨٣٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٩٧,٢١١,١٠٤)	(١٣١,٤٠٤,٤٠٩)	(٧٦٤,٨٦٩,٦٨٣)	(٩٩٣,٤٨٥,١٩٦)
التغير خلال السنة	١,٣٥٢,٦٥٤	٣٨٥,٧٣٧	٢٣,٩٩٩,٣٧٩	٢٥,٧٣٧,٧٧٠
التسهيلات المشطوبة *	–	–	(٥,٤١٢,٤٦٧)	(٥,٤١٢,٤٦٧)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف **	(١٨,٢٠٥)	–	(١٨,٥٨٦,٩١٣)	(١٨,٦٠٥,١١٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	١٤,٤٣٣,٧٩٣	٦٠,٩٥٢,٥٠٨	٩,١٥٨,٦٧٧,٧٧٥	٩,٢٣٤,٠٦٤,٠٧٦

* تم استخدام مخصصات مقابل شطب تسهيلات لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ بقيمة ٣٥٨,١٥٥,٦٨٨ ليرة سورية (مقابل ٥,٤١٢,٤٦٧ ليرة سورية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨) وذلك نتيجة القيام بمجموعة من التسويات مع بعض العملاء.

** تشكلت فروقات أسعار الصرف نتيجة تكوين مخصصات بالعملة الأجنبية مقابل التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، حيث نتج هذا الفرق عن تغير سعر صرف العملات الأجنبية على هذه المخصصات.

تتلخص حركة الفوائد المعلقة كما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد في بداية الفترة / السنة	٨,٩٥٩,٣٩٩,٤٠٧	٦,٩٤٥,٨١٠,٨٠٦	٦,١٥٨,٥١٤,٦٠١
أثر إعادة التصنيف	–	–	–
رصيد بداية الفترة / السنة المعدّل	٨,٩٥٩,٣٩٩,٤٠٧	٦,٩٤٥,٨١٠,٨٠٦	٦,١٥٨,٥١٤,٦٠١
يضاف / (ينزل):			
الفوائد المعلقة خلال الفترة/ السنة	٩٧٥,٤٦٥,٧٤٤	٢,٢٢١,٩٦١,٧٨٤	٢,١٥٧,٤٤١,٥٠٧
استردادات الفوائد المحولة للإيرادات خلال الفترة/ السنة	(٣٩٧,٢٦١,٥٢٦)	(١٣٤,٩٥٦,٦٦٠)	(٦٧,٩١١,٨٦٧)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها خلال الفترة / السنة	(١,٠٠٣,٨٣٢,٦٧٠)	(٥٥,٢٤٧,١١٠)	(٥٦٤,٣٨٠,١٣٢)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٨,١٣٨,٤٩٦)	(١٨,١٦٩,٤١٣)	(٧٣٧,٨٥٣,٣٠٣)
الرصيد كما في نهاية الفترة / السنة	٨,٥٢٥,٦٣٢,٤٥٩	٨,٩٥٩,٣٩٩,٤٠٧	٦,٩٤٥,٨١٠,٨٠٦

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) ١٧,٣٨٩,٦٢١,٥٠٤ ليرة سورية، أي ما نسبته ٧١,٠٧% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وشُكلت لها مخصصات بقيمة ٨,٧٩٣,٦٨٦,٧٤٤ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)، (مقابل ١٨,٢٣٩,١٣٧,٨٥٠ ليرة سورية، أي ما نسبته ٧٢,٧١% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وشُكلت لها مخصصات بقيمة ٩,١٥٨,٦٧٧,٧٧٥ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ٤٤,١٤١,٤٠٩ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة). (مقابل ٧٤١,٥٤٥,٥٨٦ ليرة سورية عن ٢٠١٨).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٨,٨٦٣,٩٨٩,٠٤٥ ليرة سورية، أي ما نسبته ٥٥,٦١% من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٩,٢٧٩,٧٣٨,٤٤٣ ليرة سورية، أي ما نسبته ٥٧,٥٤% من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت المخصصات المكونة عن التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ٩,٤٨٣,٦٩٠ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٧,٦٢١,١٥١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

٩- موجودات أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
فوائد وإيرادات برسم القبض:			
مصارف ومؤسسات مالية	٥١,٥٧٧,٩٠٩	٤٠,٥٧٦,٧٨٥	١٨,٨٤٠,٦٢٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٦٨,٦٧٦,٢٧٩	٩١,٤٣٤,١٩٢	٧٤,١٨٧,٩٤٥
	١٢٠,٢٥٤,١٨٨	١٣٢,٠١٠,٩٧٧	٩٣,٠٢٨,٥٧٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	١٤٢,٠٩٢,٣٥١	٨٣,٥٣٩,٩٣٩	٤٩,٥٩٠,١٦٨
ذمم مدينة لأطراف ذات علاقة	٢,٠٠٨,٠٢٥	٢,٠٠٨,٠٢٥	٢,٠٠٨,٠٢٥
سلف للموردين	٩٧,٣٤٥,٦٨٥	٩٢,٣٥٥,٧٥٠	٨٦,٨١٥,٢٩٧
مبالغ مستحقة التحصيل من مقاصة البنك المركزي	٩٦٣,٥٤٨	١٨,٧٢٩,١٩٣	٢٦,٨٦١,١٢٦
مبالغ مستحقة التحصيل من مقاصة الصراف الآلي	٤٦,٥٨٦,٥٥٠	٦٠,٠٤٤,٣٠٠	٢٥,٦٥٥,٠٠٠
موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة*	٥٨١,٨١٢,٠٢٣	٥٧٧,٣٦٤,٢٢٣	٥٧,٣٦٤,٢٢٣
مصاريف دعاوى قضائية مستحقة من المقترضين**	٦١,٢٧٥,٦٦٠	٥٧,٥٤٤,٠٤٨	١٠٢,٦٥٦,٧٦٤
مخزون طوابع	٤٧٧,٧٤١	٢٨٣,١١٨	٢٣٦,٨٣٣
مدينين	٢٦,٧٦٨,٨٣٤	٥٢,٩٩٨,٥٩٩	٨٥,٧٥٣,١٤٥
تأمينات مدفوعة بالنيابة عن الزبائن	٧٦,٧٤٣,٠٤٤	٧٦,٧٤٣,٠٤٤	٧٦,٧٤٣,٠٤٤
مساهمة البنك في رأسمال مؤسسة			
ضمان مخاطر القروض	٨٥,٦٩٩,٤٤٠	٨٥,٦٩٩,٤٤٠	-
حسابات مدينة أخرى	١٠,٥٠٥,١١٣	٩,٨٧٤,٤٣٧	٢,٠١٦,٧١٩
	١,٢٥٢,٥٣٢,٢٠٢	١,٢٤٩,١٩٥,٠٩٣	٦٠٨,٧٢٨,٩١٤

* قام البنك باستملاك عدة عقارات استيفاءً لتسهيلات ائتمانية عائدة لعملائه، وبلغت القيمة الدفترية للعقارات المستملكة ٥٨١,٨١٢,٠٢٣ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٥٧٧,٣٦٤,٢٢٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨). تم تسجيل هذه العقارات بناءً على التكلفة التاريخية لها وهي خاضعة للمعالجة القانونية والمحاسبية المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي بالقرار رقم ٥٩٧/م ن/ب ٤.

بلغت قيمة الأصول المستملكة التي تملكها البنك لمدة سنتين ولم يتم بيعها مبلغ ٤١,٤٩٦,٨٢٣ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٤١,٤٩٦,٨٢٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، وإن البنك حالياً بصدد التفرغ عن هذه الأصول وفق القرارات والأنظمة الصادرة بهذا الخصوص.

تتلخص حركة الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة كما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
رصيد بداية الفترة / السنة	٥٧٧,٣٦٤,٢٢٣	٥٧,٣٦٤,٢٢٣	٩٠,١٨٢,٥٢٣
إضافات خلال الفترة / السنة	٤,٤٤٧,٨٠٠	٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٩٧,٣٠٠
استبعادات	–	–	(٣٨,٥١٥,٦٠٠)
رصيد نهاية الفترة / السنة	٥٨١,٨١٢,٠٢٣	٥٧٧,٣٦٤,٢٢٣	٥٧,٣٦٤,٢٢٣

** يقوم البنك منذ عام ٢٠١١ برفع دعاوى قضائية على مديني القروض المتعثرين عن الدفع حيث بلغت مجمل مصاريف هذه الدعاوى ١٨٨,٢٤٧,٢٠٣ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ١٩٥,٨٤٢,٦٢٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨). قام البنك بأخذ مخصصات مقابل مصاريف الدعاوى القضائية المدفوعة والتي لا يمكن استردادها من السلطات القضائية أو من الزبائن المرفوعة عليهم الدعاوى عند انتهائها، وبلغت هذه المخصصات مبلغ ١٢٦,٩٧١,٥٤٣ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل مبلغ ١٣٨,٢٩٨,٥٧٥ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٠- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /١٢/ للفقرة /ب/ من التعليمات التنفيذية للقانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز ١٠% من رأسمالها المكتتب به لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة بالليرة السورية	٢١٥,٤٤٠,٤٢٤	٢١٥,٤٤٠,٤٢٤	٢١٠,٤٤٧,٤١٤
أرصدة بالدولار الأمريكي	١,٦٧٣,٩٠٩,٩٤٨	١,٤٥٦,٩٠٩,٦٩٦	١,٤٥٦,٩٠٩,٦٩٦
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٣٣,٨٩٦,٦٧٦)	(٢٩,٥٠٢,٤٢١)	(٢٩,٥٠٢,٤٢١)
	١,٨٥٥,٤٥٣,٦٩٦	١,٦٤٢,٨٤٧,٦٩٩	١,٦٣٧,٨٥٤,٦٨٩

قام البنك بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١٩ بتحويل مبلغ ٤٩٧,٧٠٧ دولار أمريكي إلى مصرف سورية المركزي كوديعة مجمدة عن زيادة رأس المال التي تمت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩. يمثل هذا المبلغ ١٠% من زيادة رأس المال كما هو محدد في البند /ب/ من الفقرة رقم ١٢ من قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨ للعام ٢٠٠١ الذي ينص على وجوب الاحتفاظ بـ١٠% من رأسمال البنك لدى مصرف سورية المركزي على شكل وديعة مجمدة بدون فوائد يتم تحريرها عند التصفية.

١١- ودائع المصارف

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٣,٤٩٤,٦١٣,٢٠٧	١٢,٩٠٦,٩٩٣	٣,٥٠٧,٥٢٠,٢٠٠
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	٢,٤٩٤,٤١٠,٠٠٠	-	٢,٤٩٤,٤١٠,٠٠٠
	٥,٩٨٩,٠٢٣,٢٠٧	١٢,٩٠٦,٩٩٣	٦,٠٠١,٩٣٠,٢٠٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٥,٤٩١,٣٨٤,٢٦٣	١٦,٦١٨,٢٤٤	٥,٥٠٨,٠٠٢,٥٠٧
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	٢,٥٤١,٠٢٤,٠٠٠	١,١٣٤,٩٦٨,٩٠٧	٣,٦٧٥,٩٩٢,٩٠٧
	٨,٠٣٢,٤٠٨,٢٦٣	١,١٥١,٥٨٧,١٥١	٩,١٨٣,٩٩٥,٤١٤

كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
حسابات جارية وتحت الطلب	٥,٣٧٥,٩٢٤,٩٠٩	١١,٤٢٢,٧٤٤	٥,٣٨٧,٣٤٧,٦٥٣
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	١,٢٠٨,٩١٧,٨٠٨	١,١١١,٦٨٠,٤١٨	٢,٣٢٠,٥٩٨,٢٢٦
	٦,٥٨٤,٨٤٢,٧١٧	١,١٢٣,١٠٣,١٦٢	٧,٧٠٧,٩٤٥,٨٧٩

١٢- ودائع الزبائن

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الشركات الكبرى:			
حسابات جارية وتحت الطلب	٩,٠٨٦,١٦٥,٥٤٦	٧,٧٧٧,٣١٧,٩٠٥	٩,٧٥٥,٣٨٣,٣٧٤
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٨,٦٤٩,١٨٥,٢٤٢	٨,٩١٩,٧١٠,٢٧٠	١٣,٠٦٤,٣٥٢,١١١
الأفراد:			
حسابات جارية وتحت الطلب	٣,٧٨٧,١٥١,٦٠٤	٣,٢٩٥,٩٨٥,١٩٥	٢,٧٤٠,٥٥٦,٦٨٢
ودائع التوفير	٢,٨٧٤,٠٩٥,٤٢٧	٢,٥٨٣,٠٣١,١٥٠	١,١١٥,٦٠١,٧٤٢
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	١٢,٨٦٦,٧٧٤,٢٠٨	١٣,٠٨٤,٣٠٨,٩٥٣	١٢,٠٣٧,٥٤٣,٣٠٠
	٣٧,٢٦٣,٣٧٢,٠٢٧	٣٥,٦٦٠,٣٥٣,٤٧٣	٣٨,٧١٣,٤٣٧,٢٠٩

تتضمن الودائع لأجل وخاضعة لإشعار، ودائع مجمدة من شركات صرافة بلغت ١٩٧,٥٤٧,٠٩٧ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) أي ما نسبته ٠,٥٣% من إجمالي ودائع الزبائن (مقابل ١٩٨,٧٧٢,٥٣١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ أي ما نسبته ٠,٥٦% من إجمالي ودائع الزبائن)، حيث أنه بموجب القرار رقم ٢٤ بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠٠٦ يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره ٢٥% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد ١٢,٨٧٣,٣١٧,١٥٠ ليرة سورية أي ما نسبته ٣٤,٥٥% من إجمالي الودائع في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ١١,٠٧٢,٩٨٥,١٧٦ ليرة سورية أي ما نسبته ٣١,٠٥% من إجمالي الودائع في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت ودائع القطاع العام مبلغ ٢٢١,٦١٧,٨٧١ ليرة سورية أي ما نسبته ٠,٥٩% من إجمالي الودائع في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٢١٠,٨٠٢,٠٨٠ ليرة سورية أي ما نسبته ٠,٥٩% في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت الودائع الخامدة مبلغاً وقدره ١٩٧,٥٤٧,٠٩٧ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٧٦١,٥٥٥,٨١٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

١٣- تأمينات نقدية

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مباشرة	٤٤٠,٩٧٩,١٦٧	٤٠٩,٢١٠,٣٢٣	٣٦٤,٣٩٠,٠٢٣
تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة	٤٦٥,٦١٦,٠٢٣	٤٦٩,٧٣١,٧٩٢	٧٤٣,٨٦٠,٠٧٩
	٩٠٦,٥٩٥,١٩٠	٨٧٨,٩٤٢,١١٥	١,١٠٨,٢٥٠,١٠٢

١٤- مخصصات متنوعة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	رصيد بداية الفترة/ السنة	المكون خلال الفترة/ السنة	فروقات أسعار الصرف	المستخدم خلال الفترة/ السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة/ السنة
كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة):	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
مؤونة خسائر محتملة – فروع مغلقة*	١٣,٢٣٤,١٨٩	–	–	–	–	١٣,٢٣٤,١٨٩
مؤونة رد فوائد**	٧,٠٥٧,٧٨٢	–	–	–	–	٧,٠٥٧,٧٨٢
مؤونة تقلبات أسعار الصرف	١٤٠,٤١٣	–	–	–	(٣٥,٢٠٣)	١٠٥,٢١٠
مخصصات كفالات صادرة*	١٤,٩١٧,٨٤٤	–	(٢٧٣,٦٦١)	–	–	١٤,٦٤٤,١٨٣
	٣٥,٣٥٠,٢٢٨	–	(٢٧٣,٦٦١)	–	(٣٥,٢٠٣)	٣٥,٠٤١,٣٦٤
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة						
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة – منتجة	٧,٦٢١,١٥١	١,٨٦٩,٧٢٨	(٧,١٨٩)	–	–	٩,٤٨٣,٦٩٠
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة – غير منتجة	–	–	–	–	–	–
	٤٢,٩٧١,٣٧٩	١,٨٦٩,٧٢٨	(٢٨٠,٨٥٠)	–	(٣٥,٢٠٣)	٤٤,٥٢٥,٠٥٤
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة):						
مؤونة خسائر محتملة – فروع مغلقة*	١٣,٢٣٤,١٨٩	–	–	–	–	١٣,٢٣٤,١٨٩
مؤونة رد فوائد**	٧,٠٥٧,٧٨٢	–	–	–	–	٧,٠٥٧,٧٨٢
مؤونة تقلبات أسعار الصرف	١٦٢,٠٤٤	–	–	–	(٢١,٦٣١)	١٤٠,٤١٣
مخصصات كفالات صادرة	١٥,٥٧٣,٢٥٤	–	(٦٥٥,٤١٠)	–	–	١٤,٩١٧,٨٤٤
	٣٦,٠٢٧,٢٦٩	–	(٦٥٥,٤١٠)	–	(٢١,٦٣١)	٣٥,٣٥٠,٢٢٨
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة						
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة – منتجة	١,٨١٤,٠١٠	٥,٨٠٧,١٤١	–	–	–	٧,٦٢١,١٥١
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة – غير منتجة	٢٢,٥٣٥,٠٤٣	–	–	–	(٢٢,٥٣٥,٠٤٣)	–
المجموع	٦٠,٣٧٦,٣٢٢	٥,٨٠٧,١٤١	(٦٥٥,٤١٠)	–	(٢٢,٥٥٦,٦٧٤)	٤٢,٩٧١,٣٧٩

* نتيجة للظروف الحالية الاستثنائية المحيطة والتي قد تفرض مخاطر من نمط خاص، فقد تم تشكيل مؤونات إضافية خلال عام ٢٠١٣ تغطي الحد الأعلى من المخاطر التي لا تغطيها بوليصة التأمين وقد بلغ مجموعها ١٣,٢٣٤,١٨٩ ليرة سورية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ١٣,٢٣٤,١٨٩ ليرة سورية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

** قام البنك بأخذ مؤونة لتغطية فوائد تم تسجيلها كإيراد ولا يتوقع تحصيلها.

فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٣٣١,٨٠٥,٢٤٢	٤٤٤,٦٢٧,٧١٩	–	٧٧٦,٤٣٢,٩٦١
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٦,٥٢٠,٠٠٠	(١٦,٥٢٠,٠٠٠)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥١,٩٣٦,١٨٢)	٥١,٩٣٦,١٨٢	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	–	–	–	–
التسهيلات المستحقة خلال الفترة	(٦٢,٥١٧,٧١١)	(٦,٢٩٥,٣٥٣)	–	(٦٨,٨١٣,٠٦٤)
التغيرات خلال الفترة	٩,٩٥٨,١٣٩	٩٧,٦٧٨,٧٥٣	–	١٠٧,٦٣٦,٨٩٢
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(١,٥٨٨,١٣٩)	(٤,٤٧٩,٢٥٣)	–	(٦,٠٦٧,٣٩٢)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٢٤٢,٢٤١,٣٤٩	٥٦٦,٩٤٨,٠٤٨	–	٨٠٩,١٨٩,٣٩٧

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٢٣,٥٨٧,٦٨٢	٨٥٧,١٥٣,٥٦٧	٢١٠,٧٠٧,٠١٧	١,٠٩١,٤٤٨,٢٦٦
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٥٩,٤٩٨,١٦٠	(١٤٥,٩٣٢,٠٣٢)	(١١٣,٥٦٦,١٢٨)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	١٥,٦٩٥,٠٠٠	(١٥,٦٩٥,٠٠٠)	–
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٤٢,٣٥٠,٤٠٠	٢٣٤,٢٦٧,٧٧٠	–	٢٧٦,٦١٨,١٧٠
التسهيلات المستحقة خلال السنة	–	(٥٦٩,٤٧٣,٤٠٥)	(٩١,٨٤٥,٨٨٩)	(٦٦١,٣١٩,٢٩٤)
التغيرات خلال السنة	٦,٦٦٤,٥١٥	٥٦,٩٨٨,٥١٢	١٠,٤٠٠,٠٠٠	٧٤,٠٥٣,٠٢٧
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٢٩٥,٥١٥)	(٤,٠٧١,٦٩٣)	–	(٤,٣٦٧,٢٠٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٣١,٨٠٥,٢٤٢	٤٤٤,٦٢٧,٧١٩	–	٧٧٦,٤٣٢,٩٦١

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة خلال الفترة/ السنة:

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	٤,٥٠٦,٦٧٦	٣,١١٤,٤٧٥	–	٧,٦٢١,١٥١
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٩٢,١٩٣)	٩٢,١٩٣	–	–
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال الفترة	–	–	–	–
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٢٤,٦٠٧)	(١٦٩,٥١٥)	–	(١٩٤,١٢٢)
التغير خلال الفترة	٢,٠٦٣,٨٥٠	–	–	٢,٠٦٣,٨٥٠
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	(٧,١٨٩)	–	(٧,١٨٩)
الرصيد كما في نهاية الفترة	٦,٤٥٣,٧٢٦	٣,٠٢٩,٩٦٤	–	٩,٤٨٣,٦٩٠

للسنة المنتهية في٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة	١٤٢,٩٨٠	١,٦٧١,٠٣٠	٢٢,٥٣٥,٠٤٣	٢٤,٣٤٩,٠٥٣
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٢٦,٧٧٩	(١٢٦,٧٧٩)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	–	٧٥٠	–	٧٥٠
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	٤,٣٧٩,٨٩٧	(٤٦٧,٥٤٦)	(٢٢,٥٣٥,٠٤٣)	(١٨,٦٢٢,٦٩٢)
التغير خلال السنة	(١٤٢,٩٨٠)	٢,٠٣٧,٠٢٠	–	١,٨٩٤,٠٤٠
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–
الرصيد كما في نهاية السنة	٤,٥٠٦,٦٧٦	٣,١١٤,٤٧٥	–	٧,٦٢١,١٥١

١٥- ضريبة الدخل

يتضمن هذا البند مايلي:

أ- موجودات ضريبية مؤجلة:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية الفترة / السنة	-	٥١٠,١٨٦,٨٤٣	٧٠٦,٨٠٨,٠٠٨
مصروف ضريبة الدخل	-	-	(٢١,٤٣٩,٦٧٤)
إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة	-	(٥١٠,١٨٦,٨٤٣)	(١٧٥,١٨١,٤٩١)
الرصيد كما في نهاية الفترة / السنة	-	-	٥١٠,١٨٦,٨٤٣

ب- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
خسارة السنة قبل الضريبة	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
يضاف:		
استهلاك المباني	٧,٣٣٤,١٠٢	٧,٣٣٤,١٠٢
مصروف مخصصات متنوعة	-	١١٣,٣٧٣
ينزل:		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	(١,٣٧٧,٠٨٠)	-
استرداد مخصص تسهيلات ائتمانية منتجة	(٣٢,٥٤٨,٢٩٢)	(٤,٣٩١,٩٣٥)
استرداد مخصصات متنوعة	(٣٥,٢٠٣)	-
الخسائر الخاضعة للضريبة	(٢٣٩,٨٤٤,٨٦٧)	(٣٨٤,٦٨٩,٣٤٦)
مصروف ضريبة الدخل عن السنة (٢٥% من الأرباح الخاضعة للضريبة)	-	-
مصروف ضريبة إعادة إعمار (١٠% من الضريبة)	-	-
	-	-

قررت إدارة المصرف عدم تشكيل مؤونة مقابل إيراد ضريبة الدخل المؤجل.

- تتوقع إدارة البنك أن يتم استعمال الموجودات الضريبية المؤجلة لإطفاء أرباح ضريبية في الفترات القادمة كما هو مسموح به حسب قوانين الضرائب في الجمهورية العربية السورية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- تم تقديم البيانات الضريبية عن الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، و٢٠١٦) وهي مازالت قيد المراجعة لدى الدوائر المالية. خلال العام ٢٠١٧، تم تكليف المصرف بشكل مبدئي عن عام ٢٠١٢ حيث كلف المصرف بدفع مبلغ ١١٨,٣٣٤,٨٤٢ ليرة سورية، وقام البنك بتقديم اعتراض لدى الدوائر المالية وما زال قيد الدراسة حتى تاريخ الموافقة على هذه المعلومات المالية.

١٦- مطلوبات أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)	كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
فوائد محققة غير مستحقة الدفع:			
ودائع الزبائن	١٦٨,٢٨٢,٨٨٣	١٤٤,٩٤٧,٩٦٧	٢١٤,٠٣٨,٢٧١
ودائع المصارف	٩٠٩,١٤٩	١,٢٠٤,٦٢٩	٩٢٣,٧٥٨
تأمينات نقدية	١,٢٢٥,١٠٢	١,٩٩٦,٣٦٠	٢,١٢٣,٣٨٠
	١٧٠,٤١٧,١٣٤	١٤٨,١٤٨,٩٥٦	٢١٧,٠٨٥,٤٠٩
ذمم دائنة (موردو الأصول الثابتة)	٨٣,٨٨٩,٥٦١	٣٩,٧١١,٨٣٧	٣٩,٦١١,٩٥٩
أرصدة دائنة للمساهمين	٢٥,٧٨٨,٧٣٨	٢٥,٧٨٨,٧٣٨	٩,٨٥٤,٤٢٨
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	٨٩,٩١٠,٨٣٤	٨٩,٩١٠,٨٣٤	٨٩,٩١٠,٨٣٤
مصروفات مستحقة وغير مدفوعة	٩٧,٢٠٩,٧٥٥	٩٠,١٦٧,٦٣٢	١٣٨,١١٠,٩٤٩
شيكات مصدقة وحوالات واردة	٤٠١,٧٤٥,٩٨٣	٥٢٣,٨٠٧,١٦٢	٢٦٦,٤٠٢,٥٣٥
إيرادات عمولات مقبوضة مقدماً	١٠,٧٠١,٢٩٩	٩,٦٣٨,١٦٣	٢,٦٨١,٨٦٧
عمولات تأمين مقبوضة مقدماً	١,٥٥٩,٠٥٠	١,٦٤٣,٤٠٠	١,٨٠٦,٢٣٦
أمانات طوابع ومستحقات			
للتأمينات الاجتماعية وأمانات ضريبية مستحقة	١٠٧,٧٧٨,٤٦٦	٨٧,٥٢٣,٤٣٩	٨٦,١٨٨,٧٨٣
مبالغ مقبوضة مقدماً لقاء بيع عقار	-	-	١٠٢,٠٨٥,٣٨٠
حوالات وشيكات قيد الدفع	٣٣,٦٧٥,٩٠٤	١٤٢,٦١٨,٩٨٤	٢٠٨,٤١٤
ذمم دائنة أخرى	٥٢,٩٨٥,١٣٧	٩,٧٢٦,٦٣٩	٨,٦٥٨,٧٨١
	١,٠٧٥,٦٦١,٨٦١	١,١٦٨,٦٨٥,٧٨١	٩٦٢,٦٠٥,٥٧٥

١٧- رأس المال المكتتب به والمدفوع

كما في ٣١ آذار ٢٠١٩، بلغ رأسمال البنك المصرح به١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ ليرة سورية للسهم. كما بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع ٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ٦٠,٢٠١,٤٠٥ سهم (مقابل ٣٨,٥٠١,٤٠٥ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٠ صدر القانون رقم ٣ المتضمن تعديل بعض أحكام بنود القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ والمرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ والذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح ١٠ مليارات ليرة سورية فيما يخص البنوك التقليدية . وقد منحت البنوك المرخصة مهلة من ٣ سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب. وبموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١١ تم تمديد هذه المهلة من ٣-٤ سنوات وقد تم تمديد المهلة لتصبح ٥ سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٣ لعام ٢٠١٣، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣/م.و بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٥ تم تمديد المهلة لتصبح ٦ سنوات.

وافقت الهيئة العامة غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ ١٩ أيلول ٢٠١٠ على زيادة رأسمال البنك بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ليصبح مجمل رأسمال البنك ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية، وقد تم الحصول على الموافقة النهائية من مصرف سورية المركزي على أن تتم الزيادة في شهر أيار من عام ٢٠١١، إلا أنه تم خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ تأجيل زيادة رأس المال إلى تاريخ سيتم تحديده لاحقاً.

تمت الموافقة على زيادة رأسمال البنك من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٥ بمبلغ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ليصبح رأسمال البنك ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية، وتم الاكتتاب بمقدار ٨,٥٠١,٤٠٥ سهم حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. ب بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٩ قامت شركة الخليج المتحد القابضة وهي الشركة القابضة لبنك الخليج المتحد بشراء حصة البنك بمبلغ قدره ٣,٥٣٠,٩٨١ دينار أردني ما يعادل ٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية من زيادة رأس المال لتصبح حصة بنك الخليج المتحد ١٥,٥% وحصة شركة الخليج المتحد القابضة ٣٦,٣% من رأس المال المدفوع. وبذلك أصبح رأس المال المدفوع كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ مبلغ ٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ٦٠,٢٠١,٤٠٥ سهم، وتم حجز مبلغ ٤٩٧,٧٠٧ دولار أمريكي تمثل ١٠% من الزيادة كوديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١٩ وذلك بعد أخذ موافقة مصرف سورية المركزي بتجميد المبلغ بعملة الدولار الأمريكي رقم ١٦/١٤٤/ص تاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩.

تتم عملية زيادة رأس المال على المراحل التالية:

مرحلة تداول حقوق الأفضلية في الاكتتاب – والاكتتاب، من تاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٥ وحتى ١٣ كانون الأول ٢٠١٥.

مرحلة بيع الأسهم الفائضة في السوق.

بلغت مصاريف إصدار الأسهم التي تم الاكتتاب بها خلال العام ٢٠١٧ مبلغ ٢,٧٨٩,٠٠٠ ليرة سورية.

بلغت مصاريف إصدار الأسهم التي تم الاكتتاب بها خلال العام ٢٠١٨ مبلغ ٨٤,٩٦٤ ليرة سورية وهي موزعة كالتالي:

	المبلغ
	ل.س.
تسجيل وإيداع أسهم الزيادة لدى سوق دمشق للأوراق المالية	٤٣,٣٣٢
رسم طابع زيادة رأس مال البنك	٣٧,٣٨٤
مصاريف بدل تسجيل أسهم زيادة رأس مال البنك	٤,٢٤٨
	٨٤,٩٦٤

بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٩ تمت آخر عملية بيع للأسهم، وعليه تم استكمال عملية الاكتتاب بكامل أسهم زيادة رأس المال، لتصبح قيمة رأس المال المدفوع ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مقمة على ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم.

تقسم جميع أسهم البنك الاسمية إلى فئتين:

الفئة أ: هي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو معنويين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، بالنسبة للسوريين المقيمين في الخارج، يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالعملات الأجنبية حسب سعر صرف نشرة مصرف سورية المركزي ووفقاً للمبين في الفقرة (ب) أدناه وبما يتوافق مع النظام الأساسي. تشكل هذه الفئة ٥١% من رأسمال البنك.

الفئة ب: هي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية حسب سعر الشراء المحدد في نشرة أسعار الصرف الحرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي السارية المفعول في اليوم الذي يسبق تاريخ بدء الاكتتاب. وتشكل هذه الفئة ٤٩% من رأسمال البنك.

١٨- احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل

بناءً على أحكام القرار ٦٥٠/م ن/ب٤ تاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٠ والمعدل لبعض أحكام القرار ٥٩٧/م ن/ ب٤ تاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٩ يتوجب على المصارف في حال تحقيق أرباح في نهاية العام حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل يحتسب كالتالي:

- ١% من إجمالي محفظة التسهيلات العادية المباشرة
- ٠,٥% من إجمالي محفظة التسهيلات العادية غير المباشرة
- ٠,٥% إضافية من جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة (العادية والتي تتطلب اهتمام خاص) المباشرة الممنوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانة

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٩٠٢/م ن/ب٤) تاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢ والقرار رقم (١٠٧٩/م ن/ب٤) تاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤ والذي مدد العمل به بالتعميم رقم (١١٤٥/م/١) تاريخ ٦ نيسان ٢٠١٥ والتعميم رقم (٢٢٧١/م/١) تاريخ٣٠ حزيران ٢٠١٥ تم الاستمرار بتعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام ٢٠١٥ وقد بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية ٣١ آذار ٢٠١٩ مبلغ ٥٢,٢٦٢,٧٨٠ ليرة سورية.

بناءً على أحكام المادة ١٧-١ من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤/م ن) يتم الاحتفاظ بالاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حال كفاية المؤونات الخاصة الوابة التكوين على أساس الخسائرالائتمانية المتوقعة.

في حال عدم كفاية المؤونات الخاصة الواجبة التكوين لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة وعدم كفاية أرصدة حسابات المؤونات الفائضة عن تطبيق القرار رقم (٩٠٢/م.ن/ب٤) للعام ٢٠١٢ والمؤونات العامة لقاء اختبارات الجهد الخاصة لمحفظة التسهيلات الائتمانية يتم تغطية المؤونات الواجب تكوينها من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل بناءً على أحكام المادة ١٧-٢ من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤/م.ن).

١٩- أرباح مدورة غير محققة / (خسائر متراكمة محققة)

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة وقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٦٢ لعام ٢٠٠٨ والتعميم رقم ١٠٠/٩٥٢ تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩، يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة (لخسائر المتراكمة المحققة).

بلغت الأرباح المدورة غير المحققة مبلغ ٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

بلغت الخسائر المتراكمة المحققة مبلغ ١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤ ليرة سورية كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة) (مقابل ١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

٢٠- الفوائد الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
تسهيلات ائتمانية مباشرة		
شركات:		
حسابات جارية مدينة	٤٢,٣٩١,٦٣١	٤٨١,٢٥٤
حسابات جارية مدينة بالصدفة	٤٢٣,٦٣١	٦٦٣,٨٠٣
قروض وسلف	١٥٧,٠٨٩,٦٨٩	١٢٠,٤٩٩,١٠٦
كمبيالات (أسناد) محسومة	٨٣٩,٧٢٦	٣,٨٤٠,٠٨٢
أفراد:		
حسابات جارية مدينة بالصدفة	٥٤,٣٣١	٤٩,٢٨٧
قروض وسلف	٥,٦٢٩,٥٦١	١,٠٥٥,٩٠٠
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	١١١,٢٥٠,٦٠٤	٨٧,٣٥٣,٣٥٤
	٣١٧,٦٧٩,١٧٣	٢١٣,٩٤٢,٧٨٦

٢١- الفوائد المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
ودائع مصارف	٤,١٥٨,٨٢١	١٠,٣٧٨,٠٤٤
ودائع زبائن:		
حسابات جارية	-	١,١٧٨,٢٤٥
ودائع توفير	٣٨,٦٨٠,٩٦٨	١٧,٦٨٩,٣٦٩
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٧١,٠٨١,١٧١	٣٦٢,٦٩٩,٨٨٠
تأمينات نقدية	١,٢١٦,٦٥٥	١,٢٢٦,٦٧٣
	٣١٥,١٣٧,٦١٥	٣٩٣,١٧٢,٢١١

٢٢- حصة السهم من خسارة الفترة الأساسية والمخفضة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
صافي خسارة الفترة متضمناً الأرباح غير المحققة	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٤٦,٢١٦,٩٦١	٣٨,٣٨٨,٣٦٥
حصة السهم الأساسية والمخفضة من خسارة الفترة	(٤,٦١)	(١٠,١٠)

إن قيمة الحصة المخفضة للسهم من خسارة الفترة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار البنك لأدوات قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند تحويلها.

٢٣- النقد وما يوازي النقد

يتضمن هذا البند ما يلي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي تستحق خلال ثلاثة أشهر*	١٠,٩٢٣,٨٨٣,٤٢٩	١٤,٣٥٣,٣٩٦,١٥٠
يضاف: أرصدة لدى مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	٢١,٥٨٢,٤٤٢,٨٤٦	٢٨,٤٣٣,٨٨٩,٨٧١
ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٦,٠٠١,٩٣٠,٢٠٠)	(٨,٢٢٤,٨٦٧,١٣٣)
النقد وما يوازي النقد في نهاية الفترة	٢٦,٥٠٤,٣٩٦,٠٧٥	٣٤,٥٦٢,٤١٨,٨٨٨

* لايستخدم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية لذلك لايعتبر جزءاً من النقد وما يوازي النقد.

٢٤- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع الشركة الأم والشركات الحليفة ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية والمسموحة باستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية وفيما يلي ملخص المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة:

أ- بنود داخل بيان الوضع المالي:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)			كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدلة)
	بنك الخليج المتحد	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وأطراف ذات علاقة	المجموع	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى بنك الخليج المتحد	٢,٢٤١,٩٣٨,٩٩٤	-	٢,٢٤١,٩٣٨,٩٩٤	٥,٣١٧,٦٨٧,٨٦٤
ذمم مدينة لأطراف ذات علاقة	-	٢,٠٠٨,٠٢٥	٢,٠٠٨,٠٢٥	٢,٠٠٨,٠٢٥
فوائد غير مستحقة القبض من بنك الخليج المتحد	٦,١٤٧,٦٠٠	-	٦,١٤٧,٦٠٠	٦,٤٦٢,٨٧١
الأرصدة الدائنة				
ذمم دائنة لبنك الخليج المتحد	(٨٩,٩١٠,٨٣٤)	-	(٨٩,٩١٠,٨٣٤)	(٨٩,٩١٠,٨٣٤)
أرصدة لبنك الخليج المتحد لدى المصرف	-	-	-	(١,١٣٤,٩٦٨,٩٠٧)
أرصدة دائنة للمساهمين*	-	(٢٥,٧٨٨,٧٣٨)	(٢٥,٧٨٨,٧٣٨)	(٢٥,٧٨٨,٧٣٨)
ودائع العملاء **	(٣٢,٢١٨,٥٥٧)	(٢٠,٤٨٤,٥٢٣)	(٥٢,٧٠٣,٠٨٠)	(٥٥,٦١٣,٧٨٧)
فوائد محققة غير مستحقة الدفع لبنك الخليج المتحد	-	-		(٣١٥,٢٧١)

ب- بنود بيان الدخل

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)			لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)
	بنك الخليج المتحد	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وأطراف ذات علاقة	المجموع	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
بدلات مجلس الإدارة	-	(٤,٦٧٣,٩٢٠)	(٤,٦٧٣,٩٢٠)	(٣,٣٦٥,٩٢٠)
مصاريف اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة	-	-	-	(٦٠٨,٢٢٠)
فوائد مقبوضة من بنك الخليج المتحد	٤٩,٥٣٠,٧٧٠	-	٤٩,٥٣٠,٧٧٠	٥١,٦٧٦,٦٢١
فوائد مدفوعة لبنك الخليج المتحد	(٣,١٥٣,٦٢٩)	-	(٣,١٥٣,٦٢٩)	(٥,٥٦٩,٦٢١)

* تمثل أرصدة دائنة للمساهمين المبالغ الفائضة عن اكتتاب المساهمين.

** تمثل ودائع العملاء المدرجة ضمن بنك الخليج المتحد ودائع عائدة لشركة سورية والخليج للاستثمار مودعة لدى بنك سورية والخليج.

ج- منافع الإدارة التنفيذية العليا:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار (غير مدققة)	
	٢٠١٩	٢٠١٨
	ل.س.	ل.س.
رواتب	٥٠,٦٨٤,٦٤٦	٥٤,٦٦٣,٢٥٧
ميزات ومنافع قصيرة الأجل	٢,٥٤٨,٥٤٠	١٣,٧٦٧,٧٠٠
مجموع تعويضات موظفي الإدارة الرئيسين	٥٣,٢٣٣,١٨٦	٦٨,٤٣٠,٩٥٧

٢٥- إدارة المخاطر

مقدمة

تنظر الإدارة إلى المخاطر من منظور شامل لا ينطوي فقط على الأحداث التي تؤدي إلى تحقق خسائر بل يمتد التعريف ليشمل الفرص الضائعة ومن هنا تم تعريف المخاطر على أنها "أية أحداث مستقبلية تؤدي إلى آثار سلبية على أداء البنك مما يحول دون تحقيق الأهداف الموضوعة أو استغلال الفرص المتاحة". تقوم إدارة المخاطر في البنك على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه أعمال البنك والعمل على إبقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الإجراءات الأمثل لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة.

إدراكاً من إدارة البنك بتعدد المخاطر التي تواجهه والناجمة عن طبيعة الأعمال التي يقوم بها، وإدراكاً لأهمية ترشيد القرارات المتخذة في ضوء المخاطر المحيطة، فقد قام البنك بتبني مبدأ عملية الإدارة الشاملة للمخاطر، وهي عملية رسمية وموثقة ومن ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وتعمل على تحقيق الإشراف والتوجيه اللازمين لسير العمل ضمن بيئة رقابية مناسبة.

يتعرض العمل في البنك لمجموعة من المخاطر كما يلي:

أ- مخاطر الائتمان: تنشأ مخاطر الائتمان عن عدم رغبة أو قدرة من له التزام تجاه البنك بتنفيذ بنود هذا الالتزام.

ب- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق عن التحركات السلبية في أسعار ومعدلات السوق وتشمل:

١. مخاطر أسعار الفوائد.
٢. مخاطر أسعار الصرف.
٣. مخاطر أسعار أدوات الملكية.

ج- مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها بدون تحمل خسائر غير مرغوب فيها أو غير متوقعة.

د- مخاطر التشغيل: تنشأ عن مشاكل في تقديم الخدمات والمنتجات وتشمل أنظمة الرقابة الداخلية، أنظمة المعلومات، التزام الموظفين وعمليات التشغيل.

هـ- مخاطر الدفع المسبق.

عند تحديد المخاطر وتقييمها يراعى إطار العمل التالي والموضح في السياسة العامة لإدارة المخاطر:

- تحديد احتمالية حدوث الخطر(منخفضة، متوسطة، مرتفعة).
- تحديد أثر حدوث الخطر (منخفض، متوسط، مرتفعة).
- تصنيف الخطر حسب البنود المذكورة أعلاه، ليتم بعد ذلك دراسة الحد من احتمالية أو أثر حدوث هذه المخاطر.

أنظمة إدارة المخاطر

مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول أمام المساهمين وأصحاب المصالح، وهو الجهة المسؤولة عن تحديد أنواع المخاطر إضافةً إلى الحد الأعلى فيما يتعلق بكل نوع من أنواع المخاطر، يوافق مجلس الإدارة على سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بكافة أنواعها وهو يتلقى دورياً تقارير عن المخاطر التي يواجهها أو يمكن أن يواجهها البنك مستقبلاً.

لجنة إدارة المخاطر: تتبع لجنة إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة، وتكون لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن وضع سياسة إدارة المخاطر في البنك والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر. يجب أن تضم لجنة المخاطر على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد، ويجب أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. تقوم اللجنة بالاجتماع أربع مرات سنوياً على الأقل

حيث يلتزم البنك بدليل الحوكمة من حيث الحد الأدنى من عدد الأعضاء وصيغة تشكيل اللجنة واجتماعاتها. وتعمل لجنة المخاطر بشكل متواصل مع إدارة المخاطر، وتقوم بالإشراف عليها وتقييم فعاليتها بالإضافة إلى مراجعة واقتراح سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وتحديد القابلية للمخاطر (Risk Appetite) ورفعها إلى مجلس الإدارة، كما هي صلة الوصل بين إدارة المخاطر ومجلس الإدارة، تجتمع اللجنة بشكل دوري وتتكون مهامها الأساسية من:

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لتتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه السياسات والإجراءات.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من مجلس الإدارة، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المخاطر في البنك، وتوافر الموارد اللازمة لها.
- مراقبة مدى الامتثال للأنظمة والسياسات والإجراءات، ومتطلبات بازل.
- مراجعة وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن المخاطر التي يتعرض لها البنك والتغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر.
- مراجعة وإعطاء توصيات للمجلس عن حدود المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها والحالات المستعجلة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- مراقبة مدى التزام إدارة المصرف بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.
- عقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.
- الإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر.
- مناقشة تقارير إدارة المخاطر وأية إفصاحات متعلقة بإدارة المخاطر واتخاذ القرارات اللازمة حيالها.
- التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف إدارة المخاطر.

الإدارة التنفيذية: تشارك الإدارة التنفيذية في صياغة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة لمراجعة كافة التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر.

لجنة الموجودات والمطاليب: هذه اللجنة تشارك في إدارة مخاطر السوق والسيولة، تقوم اللجنة بتحديد استراتيجيات مواجهة تلك المخاطر ومراقبة مدى الالتزام بالسقوف المحددة ضمن السياسات والإجراءات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، كما تقوم بالإشراف على ومتابعة كافة العمليات التي تقوم بها إدارة الخزينة، ومراجعة كافة التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر والمتعلقة بمخاطر السوق.

إدارة المخاطر: تلتزم إدارة المخاطر وتتقيد بالسياسات والإجراءات المعتمدة والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، تقوم وبشكل مستقل بإبداء الرأي بما يتعلق بكافة المخاطر التي يواجهها أو من الممكن أن يواجهها البنك مستقبلاً، كما يتم إصدار مجموعة من التقارير الدورية تتعلق بكافة أنواع المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمناقشتها، تعتبر إدارة المخاطر الإدارة المسؤولة عن التأكد من وجود منهجية شاملة لتحديد وإدارة عوامل المخاطر المختلفة ووضع أطر عملية لإدارة هذه العوامل لتتماشى مع استراتيجية أعمال البنك ودرجة تحمله للمخاطر.

التدقيق الداخلي: يهتم بالتحقق من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومدى استقلالية هذه الإدارة، مراقبة مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ومن كفاية وفعالية الأنشطة والأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة وترفع التقارير إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعّالة بهدف تعزيز التحكم المؤسسي وتوفير نظام إداري متين يعزز دور إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من العمل اليومي لكل موظف من موظفي البنك، واعتبار إدارة المخاطر الجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات البنك.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة المخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها البنك.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل البنك ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- تطبيق المقاييس الأكثر تمثيلاً للمخاطر مثل إحلال مقياس رأس المال المعدّل بالمخاطر (RAROC) بدلاً من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بهدف الوصول بالبنك لتحقيق أداء مالي متميز وفقاً لأحدث المعايير المعمولة في هذا المجال.
- الحرص على تنويع مصادر أموال البنك واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة وفعّالة للأموال.
- التوافوق مع متطلبات Basel II,III والتشريعات والقوانين المحلية والدولية وأحدث المعايير الصادرة بهذا الخصوص.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق التوافق المطلوب مع أفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.
- الارتقاء بمستوى البنك في مجال إدارة المخاطر للحصول على تصنيف مرتفع من قبل شركات التصنيف العالمية.
- خلق ونشر ثقافة المخاطر لدى موظفي البنك.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

تتواصل إدارة المخاطر مع كافة الإدارات والأقسام ضمن البنك، لذلك تعتبر إدارة المخاطر من صلب الهيكل التنظيمي للبنك وهي منظمة ضمن ثلاثة مستويات رئيسية كما يلي:

- المستوى الاستراتيجي: يتمثل بدور مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه بالإضافة إلى لجان الإدارة العليا.
- المستوى التحليلي: يتجسد بإدارة المخاطر المسؤولة عن ترجمة توجهات لجان إدارة المخاطر المختلفة إلى سياسات وإجراءات والقيام بشكل دوري بقياس ومراقبة المخاطر المختلفة ورفع هذه التقارير للجهات المناسبة.
- المستوى التقني: ويتمثل بإدارة المخاطر من مصدر نشوئها ضمن الوحدات المختلفة للبنك، إن هذه الوحدات هي المسؤولة عن اتخاذ القرار المتعلق باختيار أي المخاطر التي سيتم تحملها وأي منها سيتم تخفيفها وبما يتفق مع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الموضوعة من قبل إدارة المخاطر وإدارة البنك.

تتألف إدارة المخاطر من ثلاث وحدات رئيسية:

- وحدة تنفيذ ومراقبة الائتمان
- وحدة إدارة مخاطر الائتمان والسوق
- وحدة إدارة المخاطر التشغيلية

الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر

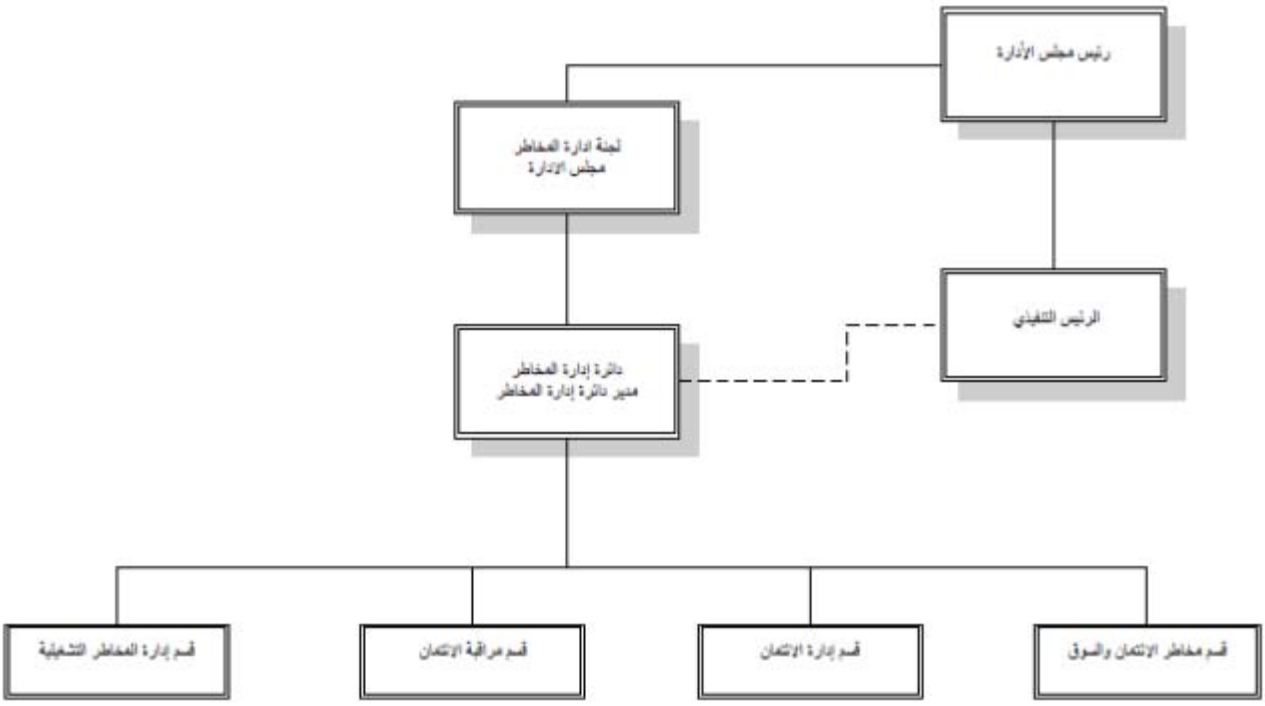

قياس المخاطر ونظام التقارير

يتم قياس مخاطر البنك بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير لإجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية . كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

تتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقوف المعتمدة التي تعكس استراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة.كما يقوم البنك بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

يتم تجميع المعلومات من جميع وحدات العمل لأغراض التحليل والمراقبة والتعرف على المخاطر في مرحلة مبكرة كما يتم تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ورؤساء الأقسام يتضمن إجمالي مخاطر الائتمان ونسب السيولة وتغيرات المخاطر. يتم التحليل بشكل مفصل دورياً حسب قطاعات الأعمال والزبائن والقطاعات الجغرافية. تقوم الإدارة بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية بشكل ربع سنوي. يستلم مجلس الإدارة تقريراً شاملاً عن المخاطر بشكل ربع سنوي على الأقل لتزويده بجميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر البنك.

يتم تحضير تقارير مخاطر تفصيلية للتأكد من أن جميع المعلومات الضرورية والمحدثة متوفرة على مستويات البنك كافة.

سياسات و إجراءات إدارة المخاطر وأساليب تخفيض المخاطر

إن العامل الأساسي في سياسة إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية في البنك هو السقوف التي يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة والتي تعكس استراتيجية البنك في تعاملها مع السوق والأهداف التي تعمل لتحقيقها، وفي الوقت نفسه بناء هذه السقوف يحدد مستوى المخاطر القصوى المقبول بها من قبل البنك والتي لا يجب تجاوزها. تتضمن هذه السقوف الحدود الائتمانية بشكل عام وبشكل محدد في قطاعات معينة أو مناطق جغرافية واحدة.

يتم بشكل دوري متابعة ودراسة البيانات من أجل تحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك ومقارنتها بالسقوف المحددة وبالتالي رفع نتائج هذه الدراسات إلى الإدارة العليا بشكل دوري، كما ترفع تقارير ربعية إلى مجلس الإدارة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بما يتعلق بهذه المخاطر.

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقا لمعايير وأسس معتمدة.

مخاطر التركزات

تنشأ التركزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي من الممكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين.

حددت سياسات وإجراءات البنك أُطراً للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركزات وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها.

مخاطر الائتمان

تعتبر أحد أقسام إدارة المخاطر، تعرف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر حدوث خسائر نتيجة تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يعمل البنك على إدارة السقوف والرقابة على مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

ويقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع مجموعة مترابطة من المقترضين

إدارة مخاطر الائتمان ووظيفتها

تقوم وحدة المخاطر بتوفير الآليات والأدوات للقياس والرقابة، كما تقوم إدارة مخاطر الائتمان بوضع سياسة واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الممنوحة، مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، متابعة تنوع المحفظة للحد والقضاء على مخاطر التركز والالتزام بالنسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، بالإضافة لما سبق يتم العمل وباستمرار على تقييم الوضع الائتماني للمحفظة من كافة الجوانب.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم كفالات لتلبية احتياجات العملاء. تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية ومخففات مخاطر الائتمان

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة. يعتبر مبدأ التنويع في المحفظة من المبادئ الأساسية في تخفيف مخاطر الائتمان، كما يتم مراقبة التركزات حسب القطاعات والمناطق واتخاذ إجراءات تصحيحية عند اللزوم.

تراقب الإدارة نوعية الضمانات المقدمة ومتابعة قيمتها السوقية باستمرار وطلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية إذا اقتضى الأمر.
إن أبرز أنواع الضمانات هي:

- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والمخزون والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والرواتب والضمانات النقدية.

تقييم انخفاض القيمة إفرادياً

إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة القروض هي استحقاق الأصل أو الفائدة لفترة تزيد عن ١٨٠ يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية، أو الإخلال بشروط العقد الأصلي.
يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي.

٢٦- التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف										
سورية المركزي	١٤,٠١٩,٥٩١,٥٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤,٠١٩,٥٩١,٥٩٧
أرصدة لدى مصارف	٢١,٣٥٩,٨٧٦,٨٤٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١,٣٥٩,٨٧٦,٨٤٣
ودائع لدى المصارف	١,١٦٠,٥١٩,٨٨٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١,١٦٠,٥١٩,٨٨٧
صافي التسهيلات الائتمانية										
المباشرة	-	٤,٥٩١,٦٢٤,٧١١	٢,٢٧٨,١٨٧,٣٦٨	-	-	-	٢٠٦,٩٧٦,٣٠٤	-	-	٧,٠٧٦,٧٨٨,٣٨٣
موجودات أخرى	١٢٥,٨٩٦,٨٣٥	٤٤,٥٥٩,١٥٣	٢٢,١٠٨,٥٣٦	٥٨١,٨١٢,٠٢٣	-	-	٤٧٨,١٥٥,٦٥٥	-	-	١,٢٥٢,٥٣٢,٢٠٢
وديعة مجمدة لدى مصرف										
سورية المركزي	١,٨٥٥,٤٥٣,٦٩٦	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٨٥٥,٤٥٣,٦٩٦
الإجمالي كما في ٣١ آذار										
٢٠١٩ (غير مدقق)	٣٨,٥٢١,٣٣٨,٨٥٨	٤,٦٣٦,١٨٣,٨٦٤	٢,٣٠٠,٢٩٥,٩٠٤	٥٨١,٨١٢,٠٢٣	-	-	٦٨٥,١٣١,٩٥٩	-	-	٤٦,٧٢٤,٧٦٢,٦٠٨
الإجمالي كما في ٣١ كانون الأول										
٢٠١٨ (مدقق معدّل)	٣٦,٧٩٦,٥٦٢,٨٥٨	٤,٦٥٧,٨٨٠,٠٣٣	٢,٠٩٨,٢٩١,٢٥٢	٥٧٧,٣٦٤,٢٢٣	-	-	٦٣٥,٧٨٨,١٦٨	-	-	٤٤,٧٦٥,٨٨٦,٥٣٤

٢٧- التحليل القطاعي

أ-يتضمن الإيضاح معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)				لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)
	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
صافي خسائر الفوائد	(٢٣٨,٦٤٣,٦٠٩)	١٣٤,٠٩٣,٣٨٤	١٠٧,٠٩١,٧٨٣	-	٢,٥٤١,٥٥٨	(١٧٩,٢٢٩,٤٢٥)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات	١٩,١٤١,٩٥٩	٣٠,٣٧٨,٣٤٥	(١١,٢٤٨,٥١٥)	-	٣٨,٢٧١,٧٨٩	١٥,٠٤٥,٣٧٠
صافي أرباح تشغيلية ناتجة						
عن التعاملات بالعملات الأجنبية	-	-	-	١٩,٤٥٦,٥٣٥	١٩,٤٥٦,٥٣٥	٦٦,٥٣٣,٩٢٦
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	-	-	-	١,٣٧٧,٠٨٠	١,٣٧٧,٠٨٠	-
إيرادات تشغيلية أخرى	-	-	-	٧٩,٦١٣	٧٩,٦١٣	٨,٠٦٣
استردادات مؤونة تدني						
التسهيلات الائتمانية	٣,٧٨٣,٣٧٢	(١,٦٩٧,١٧٥)	٢٩,٥٩٠,٧١٠	-	٣١,٦٧٦,٩٠٧	١٩,٥٧٥,٤١٧
مصاريف تشغيلية غير موزعة	-	-	-	(٣٠٦,٦٢١,٨٧٦)	(٣٠٦,٦٢١,٨٧٦)	(٣٠٩,٦٧٨,٢٣٧)
الخسارة قبل الضريبة	(٢١٥,٧١٨,٢٧٨)	١٦٢,٧٧٤,٥٥٤	١٢٥,٤٣٣,٩٧٨	(٢٨٥,٧٠٨,٦٤٨)	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
صافي ربح السنة	(٢١٥,٧١٨,٢٧٨)	١٦٢,٧٧٤,٥٥٤	١٢٥,٤٣٣,٩٧٨	(٢٨٥,٧٠٨,٦٤٨)	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	(٣٨٧,٧٤٤,٨٨٦)

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)				كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدقق معدل)
	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
موجودات القطاع	١٨٤,٠٩٧,٤٨٨	٧,٦٨١,١٩٧,٨٩٨	٣٨,٤٤٧,٠١٩,٩٣٠	٤١٢,٤٤٧,٢٩١	٤٦,٧٢٤,٧٦٢,٦٠٧	٤٦,٤٠٨,٧٣٤,٢٣٥
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	١,٠٥٦,٤٠٨,١٧٢	١,٠٥٦,٤٠٨,١٧٢	١,٠٥٨,٥١٨,٧٦٨
مجموع الموجودات	١٨٤,٠٩٧,٤٨٨	٧,٦٨١,١٩٧,٨٩٨	٣٨,٤٤٧,٠١٩,٩٣٠	١,٤٦٨,٨٥٥,٤٦٣	٤٧,٧٨١,١٧٠,٧٧٩	٤٧,٤٦٧,٢٥٣,٠٠٣
مطلوبات القطاع	١٩,٦٧٠,٢٤٩,٨٣٧	١٨,٧٥٦,٢١٦,٩٦٢	٦,٤٦٦,٣٥٥,٩٧١	-	٤٤,٨٩٢,٨٢٢,٧٧٠	٤٦,٥٨٣,٠٨٧,٣٩٠
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	٣٩٩,٢٦١,٥٦٢	٣٩٩,٢٦١,٥٦٢	٣٥١,٨٦٠,٧٧٢
مجموع المطلوبات	١٩,٦٧٠,٢٤٩,٨٣٧	١٨,٧٥٦,٢١٦,٩٦٢	٦,٤٦٦,٣٥٥,٩٧١	٣٩٩,٢٦١,٥٦٢	٤٥,٢٩٢,٠٨٤,٣٣٢	٤٦,٩٣٤,٩٤٨,١٦٢
المصروفات الرأسمالية	-	-	-	١٨,١٦٣,٥٠٠	١٨,١٦٣,٥٠٠	٦٠,٢٣٠,٨٩٨
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	٢٠,٢٧٤,٠٩٧	٢٠,٢٧٤,٠٩٧	٧٤,٤٧٥,٨٨٥

ب- معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يبين هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف حيث يمارس نشاطه بشكل رئيسي من خلال مركزه الرئيسي في القطر وبشبكة فروعه المنتشرة في الجمهورية العربية السورية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٧,٧٦٦,٣٣٠	٥٣,٩٦٠,٢٤٥	٦١,٧٢٦,٥٧٥
مصاريف رأسمالية	١٨,١٦٣,٥٠٠	-	١٨,١٦٣,٥٠٠

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠١٨ (غير مدققة)		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	(١٤٥,٦٨٠,٥٥٧)	٤٨,٠٣٨,٤٨٨	(٩٧,٦٤٢,٠٧٠)
مصاريف رأسمالية	٩,٥٢٩,٤٥٠	-	٩,٥٢٦,٤٥٠

٢٨- كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ (٨% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.
رأس المال الأساسي:		
رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٦,٠٢٠,١٤٠,٥٠٠	٣,٨٥٠,١٤٠,٥٠٠
الاحتياطي القانوني	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١
الاحتياطي الخاص	٣٤,٤٠٦,٤٢١	٣٤,٤٠٦,٤٢١
أرباح مدورة غير محققة	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣	٧,٨٠٢,٢٥٣,١٨٣
ينزل منها:		
صافي الخسارة المتراكمة المحققة	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)	(١١,٢٤١,١٦٤,٤٦٤)
صافي الخسارة في نهاية الفترة	(٢١٣,٢١٨,٣٩٤)	-
موجودات غير ملموسة	(٢٥,٨٧٩,١٢٣)	(٢٧,٣٤٣,٤٢٩)
العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف		
ومدة الاحتفاظ بها تجاوزت العامين	(٤١,٤٩٦,٨٢٣)	(٤١,٤٩٦,٨٢٣)
المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة		
أو المستخدمة من قبلهم (أيهما أكبر)	(٦٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٦٠,٠٠٠,٠٠٠)
صافي رأس المال الأساسي	٢,٣٠٩,٤٤٧,٧٢١	٣٥١,٢٠١,٨٠٩
يضاف رأس المال المساعد:		
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	٥٢,٢٦٢,٧٨٠	٥٢,٢٦٢,٧٨٠
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات		
المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية	٧٠,٥٠٤,٤٨١	٧٥,٣٨٦,٣٠١
مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)	٢,٤٣٢,٢١٤,٩٨٢	٤٧٨,٨٥٠,٨٩٠
مخاطر الائتمان ومخاطر		
الموجودات الأخرى المرجحة بالمخاطر	١٨,٤٣١,٧٦٥,٠٠٠	١٧,٨٠٣,٢٤٩,٠٠٠
مخاطر حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	١٨٥,٦٧٧,٠٠٠	١٧٤,٣٣١,٠٠٠
مخاطر السوق	٥٦,٥٠٥,٣١٢	٢٠,٩٠١,٩٦٨
المخاطر التشغيلية	٥٥٢,٨٢٧,٦٨٦	٥٥٢,٨٢٧,٦٨٦
مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	١٩,٢٢٦,٧٧٤,٩٩٨	١٨,٥٥١,٣٠٩,٦٥٤
نسبة كفاية رأس المال (%)	%١٢,٦٥	%٢,٥٨
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%١٢,٠١	%١,٨٩
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	%٩٢,٧٨	%٦٥,٩٨

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٨٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤ والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٦٢/م ن/ب١) تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ بحيث يتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر عام ٢٠٠٧.

٢٩- ارتباطات والتزامات ائتمانية محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.
كفالات زبائن:		
كفالات الدفع	٩٣,٦٨١,٦٨٢	٩٣,٦٨١,٦٨٢
كفالات حسن التنفيذ	٦٠٠,٠٣٦,٧١٥	٥٨١,٩٤٧,٨٧٩
كفالات أخرى	١١٥,٤٧١,٠٠٠	١٠٠,٨٠٣,٤٠٠
	٨٠٩,١٨٩,٣٩٧	٧٧٦,٤٣٢,٩٦١
كفالات مصارف	١٠٩,٥٥٥,١٢٩	١١٠,٨٦٩,١٣٥
تعهدات لتقديم تسهيلات ائتمانية		
سقوف مباشرة غير مستغلة	٧١٣,٧٩٩,٤١٩	٩٩١,٣٦٠,٢٥٧
تعهدات لتقديم تسهيلات ائتمانية		
سقوف غير مباشرة غير مستغلة	٥١٥,٤٢٦,٩٩١	٣٥٧,٨٣٣,٦٨٠
	١,٢٢٩,٢٢٦,٤١٠	١,٣٤٩,١٩٣,٩٣٧
	٢,١٤٧,٩٧٠,٩٣٦	٢,٢٣٦,٤٩٦,٠٣٣

ب- ارتباطات والتزامات تعاقدية:

	كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ (غير مدققة)	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (مدققة معدّلة)
	ل.س.	ل.س.
عقود إيجار فروع استحقاقها لغاية سنة	٣٣,٠٥٠,٠٠٠	٥٦,٠٥٠,٠٠٠
عقود إيجار فروع استحقاقها أكثر من سنة	-	-
	٣٣,٠٥٠,٠٠٠	٥٦,٠٥٠,٠٠٠